(19)

تقرير معلومات

حزب العمل الإسرائيلي



إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



حزب العمل الإسرائيلي

تقرير معلومات (19)



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

Information Report (19)
The Israeli Labor Party

Prepared By:
Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:
Dr. Mohsen Moh’d Saleh

Managing Editor:
Rabie el-Dannan

2011 م - 1432 هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978-9953-500-94-2

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب: 14-5034، بيروت - لبنان

تلفون: 44 36 80 1 961+

تلفاكس: 43 36 80 1 961+

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

ربيع مراد

طباعة

Golden Vision sarl +961 1 820434

فهرس المحتويات

مقدمة

تضمُّ الخريطة السياسية في "إسرائيل" مجموعة متنوعة من الأحزاب، منها أحزاب ذات تاريخ طويل في الحكم مثل حزبي العمل Labor Party والليكود Likud Party، ومنها ما شكل حديثاً مثل حزب كاديما، ومنها أحزاب صغيرة تعبّر عن شرائح معينة في المجتمع الإسرائيلي. وعلى الرغم من تعدد هذه الأحزاب إلا أن النظام الحزبي الإسرائيلي يدور داخل إطار الإجماع الصهيوني، والصبغة الصهيونية الأساسية الشاملة، والإيمان بأن الحركة الصهيونية "حركة تحرر قومي لبعث القومية اليهودية، وتحقيق حلم الشعب اليهودي، وهجرة اليهود إلى فلسطين لإقامة الدولة اليهودية"، مع السعي غير المعلن لإفراغ فلسطين من سكانها الأصليين.

إن جميع الأحزاب الصهيونية ممثلة في الحركة الصهيونية العالمية، كما أن هذه الأحزاب المتصارعة تتحالف وتتآلف داخل المؤسسات الصهيونية الاستيطانية مثل النقابة العامة للعمال بإسرائيل (الهستدروت Histadrut) وداخل الائتلافات الوزارية.

أما الصراعات الأيديولوجية الحادة بين هذه الأحزاب فهي لا تتعدى الإطار العام للمشروع الصهيوني، وتظل في النهاية أحزاب توافقية، وإن اختلفت ميولها باتجاهات دينية أو اشتراكية أو ليبرالية...

وكان قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات قد أفرد في تقرير سابق الحديث عن حزب كاديما Kadima Party "الوسطي"، وذلك بعد أن نجح في استقطاب شخصيات من اليمين (الليكود) واليسار (العمل)، ليصبح أحد أركان ما يسمى "الوسط" الإسرائيلي. وفي هذا التقرير يتناول قسم الأرشيف والمعلومات الحديث عن حزب العمل الإسرائيلي ذي التوجه الاشتراكي العلماني، والذي تمكن من قيادة "إسرائيل" منذ قيامها لنحو ثلاثين عاماً، كما قاد أو شارك في كثير من الحكومات التالية، وبالتالي يكون أكثر الأحزاب الإسرائيلية وصولاً للسلطة.

يسلط التقرير الضوء على بداية تأسيس حزب العمل في سنة 1930، أي قبل إنشاء "إسرائيل" في سنة 1948، من مجموعة من الاتحادات ذات الطابع الاشتراكي باسم الماباي Mapai والمعراخ Maarakh، وسيطر منذ بداياته على الهستدروت والحركة الصهيونية العالمية، ونشأت منظمة الهاجاناه Haganah وقوتها الضاربة البالماخ Balmakh، التي شُكِّلت في سنة 1941 لتعمل كوحدات متقدمة وقادرة على القيام بالمهام الخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية، تحت مظلة الحزب.

ثم يعرض التقرير للخلافات والمشاكل الداخلية التي عصفت بالحزب والتي كان آخرها، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير في بداية سنة 2011، انشقاق زعيمه إيهود باراك Ehud Barak، وتشكيله كتلة جديدة تحمل اسم عتسمؤوت Sia'at Ha'Atzma'ut بمعنى "استقلال".

ويتناول التقرير أيضاً الحديث عن برنامج حزب العمل ورؤيته السياسية، ثم يعرّج على دور الحزب في السياسة الداخلية الإسرائيلية، ومشاركاته في الحكومات الإسرائيلية، كما ويفرد جزءاً لدور الحزب في الصراع العربي الإسرائيلي، في شقين: الأول: دوره في الحروب العربية الإسرائيلية، والثاني: موقفه من عملية التسوية السلمية.

أولاً: التطور التاريخي لحزب العمل (النشأة - 2011)

1. تأسيس حزب العمل:

أ. تمهيد:

تعدّ الممارسة الحزبية في "إسرائيل" جوهر الحياة السياسية فيها، ويلاحظ أن معظم الأحزاب قد تأسست قبل قيام النظام السياسي في "إسرائيل" في سنة 1948، كما أنها هي التي تولت المهمات الأساسية لإقامة الكيان الإسرائيلي. يعود تاريخ وجود الأحزاب السياسية اليهودية في فلسطين إلى سنة 1905، إذ تشكل في فلسطين في تلك الفترة حزبان عُمّاليان صهيونيان هما:

1. حزب هابوعيل هاتسعير HaPoel HaTzair (العامل الفتي).
2. حزب بوعالي تسيون Poalei Tziyyon (عمال صهيون).

إن الأحزاب الرئيسية في "إسرائيل"، ومنها الحزبان الكبيران: العمل والليكود، هي في معظمها أحزاب قديمة تعود جذورها إلى فترة البيشوف Ha-Yishuv (وهي التسمية التي تطلق على "مجتمع" المستوطنين اليهود في فلسطين قبل قيام "إسرائيل")[1].

إن استخدام مصطلحات "اليمين" و"اليسار" و"الوسط" و"الديموقراطية" في "إسرائيل" لا يعني نفس المفهوم الغربي لهذه المصطلحات. فليست المبادئ والقيم الليبرالية هي معيار تحديد هذه الأوضاع والمواقف السياسية، بل يعدّ مدى الالتزام الديني، والموقف من مساحة الدولة اليهودية ونقائها، والموقف من التسوية السلمية، والسلوك الأمني، فضلاً عن التطبيقات الاقتصادية هي معايير التصنيف السياسي للأحزاب.

تأثر النظام الحزبي في "إسرائيل" بعوامل عدة شكلت خصائصه قبل قيام الدولة وبعدها، وقد اتسم النظام الحزبي بشكل عام بكثرة الانشقاقات والاندماجات بين



الأحزاب، ونلاحظ أنه قبل سنة 1967 كان انتقال الأحزاب أو المجموعات والقادة من معسكر إلى آخر أمراً صعباً، ولكن بعد هذا التاريخ أصبح الأمر سهلاً خصوصاً في تسعينيات القرن العشرين.

ومن السمات البارزة أيضاً الأدوار المتعددة التي يؤديها بعض الأحزاب، والتي يخرج قسم منها من النطاق السياسي المحض، أو الدور المألوف للأحزاب الديموقراطية الغربية. وهي أدوار متحدرة من فترة الييشوف، عندما كانت هذه الأحزاب تتولى مباشرة جلب المستعمرين اليهود من أعضائها وأنصارها وتوطينهم في فلسطين، وتوفير سكن وعمل لهم، وتثقيفهم ودمجهم في المجتمعات اليهودية. ومن السمات البارزة كذلك التأثير القوي للانقسامات الإثنية، والانقسام في الحياة الحزبية والسياسية، وهي سمة استجدت مع انتقال أغلبية اليهود الشرقيين من التصويت لحزب العمل إلى التصويت لليكود وأحزاب اليمين في انتخابات الكنيست التاسع سنة 1977. بينما يبدو تأثير الانقسام الإثني بين اليهود الشرقيين والغربيين في الخريطة الحزبية راسخاً ومرشحاً للاستمرار[2].

في آذار/ مارس 1948 شكلت الحركة الصهيونية آلية ما سمي حكومة الظل في "إسرائيل"، والتي أعلن عنها بشكل رسمي في أيار/ مايو من السنة نفسها، وكانت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حين أقرت في 1947/11/29 مشروع تقسيم فلسطين، ضمنته إلزاماً على كل من الدولتين اليهودية والعربية بأن تقوم كل منهما بوضع دستور حديث، وبذلك فقد ورد في إعلان استقلال "الدولة" أن المجلس الوطني سيعمل بوصفه مجلساً مؤقتاً، على أن تقوم هيئات دستورية منتخبة بصورة نظامية بممارسة عملها وفق دستور تتولى وضعه جمعية تأسيسية قبل الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1948. واستناداً إلى ذلك الإعلان عمدت الوكالة اليهودية في 1947/11/30 إلى تشكيل لجنة من القانونيين برئاسة ليو كوهين Leo Cohan لصياغة مشروع دستور على أن يعرض على الجمعية التأسيسية حين انعقادها[3].

اجتمعت الجمعية التأسيسية في 1949/2/16 لبحث موضوع دستور الدولة، وبدلاً من أن تنظر في المشروع القديم، بحثت في مشروع آخر قدمته الحكومة المؤقتة التي كان رئيسها ديفيد بن جوريون David Ben Gurion. وأقرت الجمعية القانون الجديد تحت اسم "قانون الانتقال" ونص ذلك القانون، والذي ما يزال نافد المفعول، بأنه "نظام جمهوري في إسرائيل يكون فيه رئيس الدولة محدود السلطات، والحكومة قوية، والبرلمان متمتعاً بسيطرة على الرئيس والحكومة"[4].

أما مشروع الدستور الذي وضعته لجنة كوهين فقد قدم مجدداً إلى الكنيست في آذار/ مارس 1949 على أساس أن "قانون الانتقال" لا يشكل من الوجهة القانونية دستوراً للدولة، وقد ناقش الكنيست ذلك المشروع مدة طويلة دون أن يتمكن من إقراره، بسبب معارضة الأحزاب اليمينية واليسارية المتطرفة.

إن أكثرية قادة "إسرائيل" يرون في الدستور قيداً على حركتهم السياسية، وعلى تطلعاتهم المستقبلية، وكان على رأس هؤلاء بن جوريون؛ الذي رأى أن عدم وضع دستور سيكون أكثر ملاءمة لأهداف "إسرائيل" التي ما تزال "دولة على الطريق" تسعى نحو التوسع الجغرافي.

أدى نظام التمثيل النسبي في "إسرائيل"، وتزايد الانشقاقات الحزبية، والتي كان منها انسحاب أريل شارون Ariel Sharon من حزب الليكود، وتأسيسه حزب كاديما في 2005/11/21[5]، وخروج إيهود باراك في 2011/1/17 من حزب العمل، وتشكيله كتلة الاستقلال في الكنيست[6]، إلى بروز دور فاعل للأحزاب الإسرائيلية غير الرئيسية في العملية السياسية، فكان لها دور مهم في تشكيل الحكومات الأخيرة. ومن المهم الإشارة إلى أن الأحزاب الإسرائيلية تسيطر على المؤسسات الرئيسية في البلاد، كما أنها أهم مصدر يخرج قيادات الدولة ونخبها الحاكمة[7].

ب. حزب العمل الإسرائيلي:

تعود جذور حزب العمل إلى مطلع القرن العشرين وبخاصة مع تفاعلات موجة الهجرة الثانية لليهود إلى فلسطين (1905-1914)، إذ تشكل في فلسطين في تلك الفترة حزبان عماليان صهيونيان هما: حزب هابوعيل هاتسعير، وحزب بوعالي تسيون. وفي سنة 1919 اندمجت حركتا بوعالي تسيون مع عناصر عمالية يسارية صهيونية ليكوّنوا حزب اتحاد العمل (أحدوت هاعفودا Ahdut HaAvoda)، وهذا الأخير اتحد مع الحزب المنافس له في الهستدروت، وهو حزب هابوعيل هاتسعير، والذي كان قد نشأ في سنة 1906، ليكوّنا حزب عمال أرض إسرائيل (المباي) في سنة 1930 تحت زعامة ديفيد بن جوريون، الذي كان في ذلك الوقت سكرتيراً عاماً للهستدروت[8].

تمتّع الحزب الجديد بأغلبية ساحقة في الهستدروت، واستطاع السيطرة على المنظمة الصهيونية العالمية، وعلى أكبر المنظمات الصهيونية العسكرية في فلسطين: الهاجاناه، وقوتها الضاربة البالماخ. وحدد أهدافه، في مؤتمره التأسيسي على النحو التالي: "التفاني في بعث شعب إسرائيل على أرضه، كشعب عامل متحرر ومتساوي الحقوق، يضرب جذوره في جميع المجالات الزراعية والصناعية، ويطور ثقافته وتراثه العبري"[9].

وعلى الرغم من انضمام هذه التيارات الثلاثة إلى المباي، والتزامها بسياسته، إلا أنها حاولت إقامة محور يساري، فظهرت بوادر كتلة معارضة لقيادة المباي، انتمى معظمها إلى تيار الكيبوتز الموحد، بقيادة يتسحاق تابنكين Yetzhak Tabenkin، ائتلفت مع فرع الحزب، في تل أبيب، وأسست (كتلة ب) في المباي، وشكلت الجناح اليساري فيه، متهمة المباي بالتنازل عن نضاله، لصالح نشاطات أخرى، كما اعترضت على السياسة الخارجية للحزب، وطالبت بإعادة الديموقراطية إلى مؤسساته المختلفة[10].

لكن دستور حزب الماباي، الذي أقرّه مؤتمر الحزب في سنة 1942، رفض وجود كتل داخلية ضمن الحزب، بيد أن حزب اتحاد العمل انفصل عن الماباي في سنة 1944، وشارك في انتخابات الهستدروت، تحت اسم: حركة أحدوت هاعفوداه. وفي سنة 1948، ونتيجة اتحاد عمال صهيون الذي انشق عن الماباي في سنة 1946 وحزب هاشومير هاتسعير HaShomer HaTzair (الحارس الشاب) تأسس حزب العمال الموحد (المابام Mapam)[11]. وفي هذه الفترة برز في الماباي عدداً من رواد الحركة الصهيونية، الذين تولوا المناصب العليا في "إسرائيل" أمثال موشيه شاريت Moshe Sharett، وليفي أشكول Levi Eshkol، وجولدا مائير Golda Meir، وموشيه ديان Moshe Dayan، وشمعون بيريز Shimon Peres، وإسحاق رابين Yitzhak Rabin[12].

في سنة 1965 أدى خلاف داخل الماباي بين بن جوريون، مدعوماً من كتلة الشباب في الحزب ممثلة بدايان وبيريز، وبين الرعيل القديم من الحزب وعلى رأسهم ليفي أشكول وجولدا مائير بسبب فضيحة "لافون"[13]، وقضية التحالف مع حزب أحدوت هاعفودا – بوعالي تسيون، استعداداً لانتخابات الكنيست السادس في سنة 1965[14]، إلى انسحاب بن جوريون وأنصاره من الماباي بعد هزيمتهم في انتخابات اللجنة المركزية للحزب، وأعلنوا عن تشكيل حزب عمالي جديد أطلق عليه اسم عمال (إسرائيل رافي)[15].

أسفرت حرب 1967 عن إعادة طرح فكرة توحيد الأحزاب العمالية، وكان من أبرز الدوافع[16]:

1. تسرب معلومات حول مفاوضات خلف الكواليس بين زعماء تجمع غاحل (هو تجمع معسكر اليمين الذي ضم حزبي حيروت Herut والأحرار وعدداً من الأحزاب اليمينية الصغيرة في سنة 1965)[17]، وحزب رافي[18] لإقامة تحالف حزبي بسبب قناعة قيادة رافي والممثلة بن جوريون أن الطريق إلى السلطة يجب أن يكون عبر التحالف، أو الاندماج مع أحد القوتين الأساسيتين (المعراخ، غاحل)؛ دفعت هذه التسريبات حزب الماباي إلى بدء الحوار مع حزب رافي لتوحيد معسكر الأحزاب العمالية.



2. كانت الأكثرية في حزب رافي، على الرغم من معارضة بن جوريون، مع الاندماج مع حزب الماباي وحزب أحدوت هاعفودا.

في 1968/1/21 عقد مؤتمر ضم الأحزاب الثلاثة؛ أعلن فيه تأسيس حزب العمل، وتم توقيع الوثيقة للحزب الموحد من قبل جولدا مائير، الأمين العام لحزب الماباي، وإسرائيل جاليلي Yisrael Galili، السكرتير العام لحزب أحدوت هاعفودا، وشمعون بيريز، السكرتير العام لحزب رافي[19].

سمي حزب العمل في المدة من 1965 حتى 1968 بتجمع المعراخ، أي التحالف، لائتلافه حزبياً مع حزب المابام، لكنه استعاد اسم حزب العمل في سنة 1968، وعاد ليسمى المعراخ في الفترة ما بين 1969 و1984. واسترد اسمه الأصلي من جديد في سنة 1984 وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير في بداية سنة 2011، ليستمر اسمه حزب الماباي، أو حزب العمل[20].

2. البنية التنظيمية لحزب العمل:

عند تشكيل حزب العمل، نتيجة اندماج الأحزاب العمالية سنة 1968، تقرر أن تكون بنيته التنظيمية على الشكل الآتي[21]:

أ. **المؤتمر**: وهو أعلى سلطة حزبية.

ب. **اللجنة المركزية**: هي السلطة العليا في الحزب تتولى المسؤولية بين مؤتمرين مهمتها اتخاذ القرارات بشأن المسائل المبدئية والدستورية، وتجتمع اللجنة المركزية مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر، وبلغ عدد أعضائها في المؤتمر التأسيسي 438 عضواً تمثلوا كما يأتي: 250 عضواً من الماباي، و94 عضواً من أحدوت هاعفودا، و94 عضواً من رافي.

تمثل اللجنة المركزية الوزن النوعي للحزب، إذ تقوم تلك اللجنة بانتخابات المرشح لرئاسة الحكومة ورئيس الدولة ورئيس الحزب وأعضاء الكنيست ومراكز عليا أخرى.

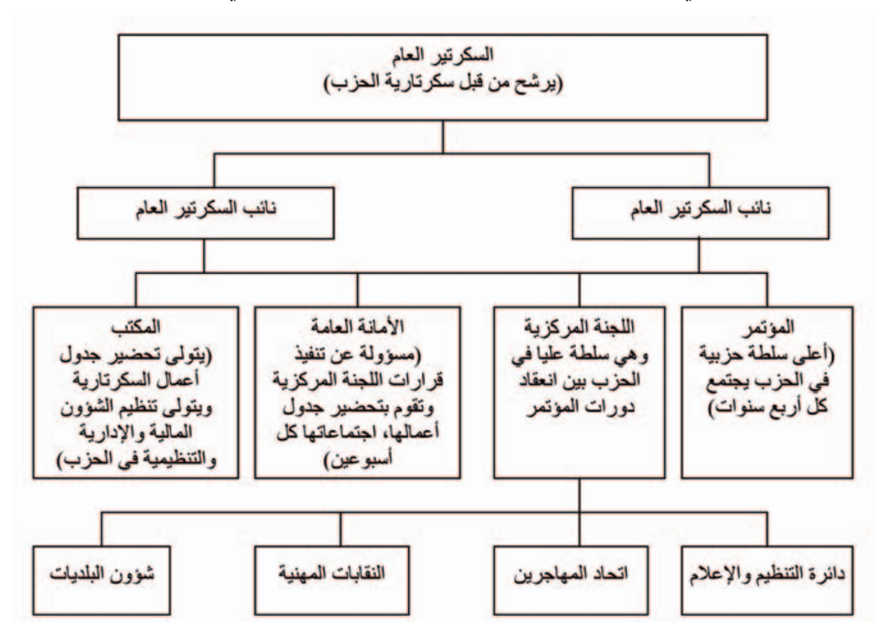
ج. **السكرتارية أو الأمانة العامة**: هي المسؤولة عن تنفيذ قرارات اللجنة المركزية، وتتخذ القرارات الخاصة بشؤون الحزب، وتقوم بإعداد جدول أعمال اللجنة المركزية، وتجتمع مرة واحدة كل أسبوعين على الأقل. كما تقوم بانتخاب اللجان الدائمة لشؤون معينة، وتحدد صلاحياتها وطرق أعمالها. وضمت السكرتارية عند التأسيس 189 عضواً، حصة الماباي كانت 109 أعضاء، والمتبقي هو حصة رافي وأحدوت هاعفودا (أربعون عضواً لكل منها).

د. **المكتب**: يتولى تحضير جدول أعمال السكرتارية ومسؤول عن تنفيذ قراراتها، أو يناقش الموضوعات التي تكلفه بها، ويتخذ القرارات اللازمة بشأنها. ويتولى الشؤون التنظيمية والمالية والإدارية، ويتخذ القرارات بشأنها وينفذها بواسطة الدوائر واللجان التابعة للجنة المركزية، مثل دائرة التنظيم والإعلان والشباب، واتحاد المهاجرين، والنقابات المهنية، وشؤون البلديات. كما ضم مكتب الحزب آنذاك 28 عضواً (16 للماباي، و6 لكل من الحزبين الآخرين). وينتخب المكتب من قبل السكرتارية.

هـ. **السكرتير العام**: يتم اختياره من قبل سكرتارية الحزب، وينتخب له نائبان. ويمثل السكرتير العام أعلى منصب في الحزب.



مخطط توضيحي للبنية التنظيمية لحزب العمل قبل إجراء التغييرات في سنة 1977[22]:



خلال فترة عمل حزب العمل حصلت تغييرات كثيرة في بنيته التنظيمية سواء على صعيد هيكلية الحزب أو تشكيلاته، ومن هذه التغيرات على سبيل المثال، إلغاء منصبي نائبي السكرتير العام للحزب، إذ كانا يمثلان كتلتي رافي وأحدوت هاعفودا. كذلك تم تحديث منصب رئيس الحزب بعد تعديل دستور الحزب في أعقاب انتخابات سنة 1977[23].

نشأة الحركات والأحزاب العمالية الإسرائيلية وتطورها في الفترة 1906-1984:

هابوعيل هاتسعير
1906

بوعالي تسيون
1906

هاشومير هاتسعير
1911

مجموعة جديدة من المهاجرين

تأسيس حزب أحدوت هاعفودا
1919

تأسيس حزب الماباي1930

انفصل أحدوت هاعفودا عن الماباي وشكل حركة أحدوت هاعفودا وشارك في انتخابات الهستدروت سنة 1944

اتحد بوعالي تسيون الذي انشق عن الماباي1946 مع هاشومير هتسعير لتأسيس المابام سنة 1948

انسحاب بن غوريون وأنصاره من الماباي وتأسيس رافي سنة 1965

في 1968/1/21 أعلن تأسيس تجمع المعراخ بعد اتحاد الماباي وأحدوت هاعفودا ورافي ومنذ 1984 أصبح يسمى حزب العمل

3. الرؤية الفكرية والسياسية لحزب العمل:

يتبنى حزب العمل سياسات أكثر ميلاً للاشتراكية المختلطة بعناصر ليبرالية، ويبدو في الظاهر أكثر ميلاً إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين والعرب، لكنه لا يختلف عن الأحزاب الإسرائيلية الأخرى في سياسة الاستيطان وضم الأراضي، والموقف من القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني، وكذلك في تحقيق الاعتبارات الأمنية[24]، والموقف من وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة، وأهمها حق تقرير المصير



والعودة[25]... ويبدو أكثر قدرة على المراوغة واللعب السياسي في الوقت الذي ينشط فيه لتثبيت حقائق يهودية جديدة على الأرض[26].

ومن بين ما تضمنه البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست الثامن عشر 2009[27]:

(ج) سيجري حزب العمل مفاوضات سياسية إلى جانب مكافحة الإرهاب والعنف بصورة حازمة، من أجل ضمان أمن دولة إسرائيل ومواطنيها. وسيعمل حزب العمل على إنهاء المفاوضات مع السلطة الفلسطينية بصورة سريعة، على نحو يؤدي إلى إنهاء النزاع وتوقيع اتفاق استناداً إلى المبادئ التالية:

دولتان قوميتان للشعبين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام. وستقرر الحدود بين الدولتين في المفاوضات بين الطرفين. إن الكتل الاستيطانية التي يوجد فيها كثافة سكانية يهودية عالية، ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، بينما ستخلى مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية] التي لا تقع ضمن الكتل الاستيطانية التي جرى ضمها [إلى إسرائيل] بناء على تسوية، وسيتم تعويض المستوطنين وفقاً لمبادئ قانون "بدل البيت" ("الإخلاء – التعويض"). وسيحرص حزب العمل على إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، وفقاً للتعهدات الدولية لدولة إسرائيل.

إن القدس، بأحيائها اليهودية كلها، هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل. وستبقى كذلك وسيطبق في البلدة القديمة و"الحوض المقدس" نظام خاص يعبر عن خصوصية المكان بالنسبة إلى الأديان الثلاثة. وستبقى الأماكن المقدسة بالنسبة إلى اليهود تحت الحكم الإسرائيلي. وسيعمل حزب العمل من أجل نيل الاعتراف الدولي بالقدس كعاصمة لإسرائيل.

في أي تسوية سلمية يجب ضمان التزام السلطة الفلسطينية المحافظة على الأمن والاستقرار والهدوء، بما في ذلك في غزة. لن تخلي إسرائيل أي مناطق من دون ضمان أمن مواطنيها.

سيعرض حزب العمل مخططاً لسلام إقليمي شامل، من خلال التعامل مع الخطة [المبادرة] السعودية كأساس للمفاوضات الرامية إلى تسوية النزاع بين إسرائيل والدول العربية. إن هدف أي تسوية هو إحلال السلام والتعاون الإقليمي. وستحل مشكلة اللاجئين عبر تسوية منطقية، بمشاركة الدول العربية والمجتمع الدولي، لكن من دون منحهم حق العودة. وسيسعى حزب العمل للتوصل إلى اتفاق خلال عامين.

يرفض حزب العمل الانسحابات من جانب واحد.

(د) يجب حل النزاع مع سورية عبر اتفاق سلام يستند إلى تنازلات إقليمية وتسويات أمنية. وفي المقابل ستتعهد سورية بإحداث تغيير جوهري في سياستها الإقليمية، وبتطبيع علاقاتها مع إسرائيل بشكل كامل. وسيتعين على سورية التوقف عن تقديم المساعدة للدول والمنظمات التي تواصل التآمر على بقاء دولة إسرائيل. وسيشمل الاتفاق مع سورية اتفاقاً مع لبنان يؤدي [إلى] سلام شامل، وإلى تفكيك محور الشر: إيران – سوريا – حزب الله.

(هـ) يعتبر حزب العمل إيران تهديداً مركزياً يهدد سلام العالم واستقرار المنطقة، ويشكل خطراً محتملاً على بقاء دولة إسرائيل. وسيعمل حزب العمل، بالوسائل الشرعية كلها، من أجل عزل إيران دولياً بالكامل، وإزالة التهديد النووي.

4. المشاكل الداخلية لحزب العمل:

إنّ الأحزاب الإسرائيلية، وخصوصاً الحزبيين الكبيرين العمل والليكود، طالما شهدت حالات انشقاق، وإقامة معسكرات بين أقطابها، حيث إن الخارطة السياسية الحزبية الإسرائيلية كانت تشهد بين الفينة والأخرى ولادة إطار سياسي أو تكتل



جديد، حيث تمتاز السياسة الإسرائيلية بتكرار الانقسامات والاصطفاف بين نشطاء الأحزاب المختلفة.

ونسلط الضوء هنا على الانشقاقات التي حصلت داخل حزب العمل، وبعض الأحداث الخارجية التي كان لها تأثير على الحزب. فلو عدنا إلى الوراء وبقراءة سريعة لواقع الحلبة السياسية الإسرائيلية منذ تأسيس "إسرائيل"، نرى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول ديفيد بن جوريون انفصل عن حزبه الأم الماباي في سنة 1965، وأنشأ حركة جديدة أطلق عليها اسم رافي، وكان جميع المنسحبين معه من الماباي، وحصد في الانتخابات البرلمانية حينها عشر مقاعد.

وفي سنة 1973 أقام مناحيم بيجن Menachem Begin مع مجموعة من الأحزاب اليمينية تكتلاً سياسياً جديداً أطلق عليه اسم الليكود، الذي أصبح فيما بعد الحزب المنافس الأبرز لحزب العمل[28]. أما المرة الثالثة التي شهدت فيها "إسرائيل" انشقاقاً واسعاً كان سنة 1977 بعد أن قامت مجموعة من حزب العمل بالانسلاخ عنه، وأقامت حركة سياسية أطلقت عليها اسم الحركة الديموقراطية للتغيير (داش Dash) بزعامة الجنرال إيجال يدين Yigael Yadin، إلى جانب جنرالات وشخصيات سياسة وأمنية، محاولة منها إحداث تغيير في الوسط الإسرائيلي، بعد سلسلة قضايا الفساد والفضائح التي شهدها تجمع المعراخ آنذاك[29].

كما انشق موشيه ديان عن حزب العمل في سنة 1977 بعدما عرض عليه مناحيم بيجن تولي وزارة الخارجية في حكومته التي شكلها بعد فوز حزبه الليكود في انتخابات الكنيست التاسع[30].

حالة أخرى شهدتها الحلبة السياسية الإسرائيلية كانت عشية انتخابات سنة 1992، والتي فاز بها زعيم حزب العمل آنذاك إسحاق رابين بالسلطة، وشكل حكومته الثانية، حين قامت ثلاث أحزاب يسارية، هي شينوي Shinui، والمابام، وراتس Ratz، بتشكيل حزب جديد أطلق عليه ميرتس Meretz[31].

كما انشق وزير الخارجية الأسبق دافيد ليفي David Levy عن الليكود في سنة 1996، وأسس مع شقيقه ماكسيم Maxim حزباً أطلق عليه اسم جيشر Gesher، يمثل المهاجرين من يهود المغرب، وتحالف في انتخابات الكنيست الرابع عشر مع حزب العمل بزعامة باراك وخاضا الانتخابات تحت اسم إسرائيل أحات (إسرائيل واحدة)، فيما انسحب أيضاً رئيس اتحاد النقابات العمالية آنذاك عمير بيرتس Amir Peretz من حزب العمل، وشكل حركة سياسية جديدة باسم عام أحاد (شعب واحد)[32].

ومن الانشقاقات الكبيرة التي شهدها حزب العمل، تلك التي حدثت حين أسس شارون حزب كاديما في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 معلناً انسحابه من حزب الليكود الذي كان يترأسه، فانضم إلى حزبه الجديد عدد من وزراء ونواب وأعضاء حزب العمل، وعلى رأسهم شمعون بيريز (أحد الزعماء التاريخيين لحزب العمل)، وحاييم رامون Haim Ramon، وداليا إيتسيك Dalia Itzik...[33]، كما التحق بركب كاديما المئات من شباب حزب العمل[34].

تزايدت الصراعات داخل حزب العمل منذ الانتخابات البرلمانية في سنة 2009، وشهدت أزمة قيادة إثر جرّ باراك الحزب لدخول الائتلاف الحاكم برئاسة رئيس الليكود بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، وتفاقمت الحرب الداخلية في الحزب إثر تعثر المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية. فمنذ دخوله الائتلاف الإسرائيلي الحاكم في آذار/ مارس 2009 واجه باراك معارضة شديدة داخل حزبه، ففي البداية شكل أربعة نواب من العمل كتلة داخل كتلة الحزب البرلمانية، وأُطلق عليها اسم "متمردي حزب العمل"، وتقدمهم زعيم الحزب السابق عمير بيرتس، وآيتان كابل، وبمشاركة يولي تمير Yuli Tamir، وأوفير بينس–باز Ophir Pines-Paz، الذين استقالا في وقت لاحق من الكنيست[35].

وتواصلت "الحرب" الداخلية في حزب العمل طوال العامين 2009-2010 حيث وصلت إلى مرحلة القطيعة بين باراك ومنافسيه، مما حدا بعضو الكنيست دانيال بن

سيمون Daniel Ben-Simon بالإعلان عن انسحابه من الحزب، وتشكيله كتلة جديدة، بعد أن فشل في إقناع باراك بالانسحاب من الائتلاف الحكومي[36].

وفي 2011/1/17 أعلن إيهود باراك انشقاقه عن حزب العمل، وتأسيس كتلة جديدة تحمل اسم عتسمؤوت (الاستقلال)، في خطوة صدم بها خصومه داخل الحزب والحلبة السياسية الإسرائيلية، وضم الحزب الجديد إلى جانب باراك أربعة نواب آخرين من أصل نواب كتلة العماليين البرلمانية التي تبلغ 13 نائباً. وقال باراك خلال مؤتمر صحفي في الكنيست بعد استقالته: "نحن نؤسس اليوم كتلة (نيابية) وحركة ولاحقاً حزباً سيكون وسطياً صهيونياً وديموقراطياً على خطى بن جوريون"[37].

ومرر باراك في خطابه، رسائل سياسية لم يتوقف عندها الإعلام الإسرائيلي، إذ انتقد كثرة المطالبة في حزب العمل بالانسحاب من حكومة بنيامين نتنياهو، مدعياً أنّ هذه المطالبات هي التي تعرقل التقدم في العملية التفاوضية مع الفلسطينيين. وفي نفس الوقت انتقد ما أسماه بـ"انحراف" الحزب نحو اليسار، وإلى مرحلة ما بعد الصهيونية، موضحاً أنه يريد العودة إلى تقاليد حزب الماباي[38].

وعلى الرغم من التغييرات الكبيرة التي طرأت على حزب العمل، وانتقاله مروراً بانشقاقات كبيرة من الماباي إلى تجمع المعراخ ثم إلى صورته الراهنة، فإنه حافظ بعد حرب 1967 على وجوده باعتباره صاحب فكرة الحل الإقليمي. وكان هذا الحزب قد أرسى معادلة الحديث عن السلام، وفرض الوقائع على الأرض بالقوة والحرب أيضاً[39].

تعرض إيهود باراك إلى هجمة شرسة من بعض زملائه في قائمة الحزب في الكنيست بسبب التراجع الكبير في شعبية الحزب خلال فترة رئاسته الأخيرة للحزب، إلا أنه وبعكس ادعاء بعض خصوم باراك في الحلبة الحزبية الإسرائيلية، لا يجوز اتهام باراك وحده بالتراجع الكبير في شعبية الحزب خلال الأعوام الماضية لا

سيما في الأشهر الأخيرة من سنة 2009. فمنذ اغتيال إسحاق رابين في سنة 1995 والحزب في تراجع مستمر، مع أن الحزب غيّر في هذه الفترة أربعة رؤساء. إلا أن هنالك ثلاثة عوامل رئيسية يمكن اعتبارها العناصر الأهم وراء تراجع شعبية حزب العمل[40]:

أولاً: غياب الصبغة اليسارية عن الحزب بالأساس منذ اغتيال اسحق رابين. فشمعون بيريز تخبط كثيراً في اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية السلام، وخاض حرباً في لبنان (عناقيد الغضب)، وأمر باغتيال يحيى عياش، أبرز القيادات العسكرية في كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، فقامت حماس بسلسلة عمليات انتقامية هزت "إسرائيل" مما أسهم في خسارته للانتخابات التي جرت في أيار/ مايو 1996 لصالح بنيامين نتنياهو.

ومنذ ذلك الحين وحزب العمل يتخبط بين اليسار واليمين، وما كان فوز باراك في انتخابات 1999 إلا بسبب الفضائح المتكررة التي لحقت نتنياهو وزوجته.

ثانياً: منذ أن دعم إسحاق رابين حاييم رامون لمنافسة حاييم هبرفيلد Haim Haberfeld، مرشح شمعون بيريز، لرئاسة الهستدروت في أوائل التسعينيات، تراجعت العلاقة التنظيمية بين حزب العمل والهستدروت بشكل ملحوظ، ولم تعد الهستدروت ذراعاً قوية للحزب، بل أصبحت جسماً مهنياً منفصلاً عنه، وبالتالي فقد الحزب قواعد شعبية كبيرة كان يتمتع بها من خلال هذه النقابة. كما فقد الحزب علاقاته القوية التي كان يتمتع بها مع العديد من النقابات مما جعله يفقد قواعد انتخابية كانت تشكل مصدراً مهماً لشعبيته.

ثالثاً: يفتقد حزب العمل، بالذات منذ اغتيال رابين لقيادة كاريزمية قوية تستطيع تجميع الحزب خلفها. فحتى رابين عانى من وجود معسكرات داخل الحزب، ومع مقتله برزت هذه المعسكرات بصورة أكبر.

5. تأثير تراجع حزب العمل على دور اليسار الإسرائيلي في العملية السياسية:

تعدّ الأحزاب العمالية الركيزة الأساسية في جبهة اليسار الإسرائيلية، التي تضم أيضاً كتلة ميرتس وبعض الشخصيات الإسرائيلية والمؤسسات الحقوقية. فبالنسبة لحزب العمل، كحزب مؤسس لـ"إسرائيل"، انطلق من قيم اليسار الاشتراكي، التي تهتم بالعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين، والانتصار للطبقة العاملة والسعي لتحسين مستوى المعيشة المتعلقة باليهود[41]. وتأثر الحزب أيديولوجياً بالفكر الاشتراكي، الذي حمله أهم زعمائه المنحدرين من أصول الكتلة الشرقية لأوروبا كبن جوريون البولندي المولد، وليفي أشكول الأوكراني، وجولدا مائير الروسية[42].

فلم يكن بن جوريون ذا فكر اشتراكي وحسب، إنما كان في شبابه في سنة 1904 عضواً في صفوف الجماعة الاشتراكية الصهيونية بوعالي تسيون في بولندا[43]. ويعدّ بن جوريون من مؤسسي الهستدروت في سنة 1920، بهدف تنظيم الأنشطة الاقتصادية للعمال اليهود، والتي تأثرت كثيراً بالتقليد الاشتراكي الروسي اليهودي، الذي يبني على الاعتقاد الراسخ بأن ممثلي العمال لا ينبغي أن يكسبوا أكثر من العمال أنفسهم[44]، كما شغل منصب سكرتيرها العام في الفترة ما بين 1921-1935[45]. كما كانت للهستدروت مهمة أخرى أهم هي الاستيطان اليهودي في فلسطين وتثبيت المهاجرين اليهود الجدد[46].

وعلى الرغم من أن أيديولوجيا الاشتراكية، التي تميل إلى العالمية من بوابة التجانس الفكري، هي التي حملها فكر المؤسسين الأوائل لحزب العمل، فإن أيديولوجيا الصهيونية كانت أكثر رسوخاً في ميول قادة اليسار الإسرائيلي، وبالتالي في ميول الحزب والدولة التي أسسوها[47]. إذ أن الصهيونية الاشتراكية، كما جاء في بحث للمفكر ليونيل داداياني Lionel Dadiani تحت عنوان "نقد إيديولوجية وسياسة الصهيونية – الاشتراكية"، وضعت أمامها مهمة فصل الحركة العمالية اليهودية عن الحركة العمالية في روسيا، الموطن الأم لفلسفة الاشتراكية، عبر اللجوء إلى رفع

شعارات اشتراكية مزيفة. ويتناول البحث نظريات، وسياسة مؤسسي هذه الحركة وقادتها كاشفاً عن الجوهر العنصري والنزعة العدوانية لأفكارهم[48].

كما شجع حزب العمل وحكوماته على الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. وربما كان للصراع العربي – الإسرائيلي الأثر الأكبر في توجهات وتقدم أو تراجع حزب العمل وجبهة اليسار الإسرائيلية عموماً. فعلى الرغم من وجود فكرة القبول بالتفاوض لحل قضية الصراع مع الفلسطينيين، وحتى قبول مبدأ حل الدولتين، إلا أن الحروب الإسرائيلية التي خاضت معظمها، إن لم يكن جلها، حكومات حزب العمل[49]، لهي دلالة واضحة أن السلام، وحل قضية الصراع يجب أن تكون من منظور صهيوني، وما تفرضه أجندة تحقيق الحلم الصهيوني على أرض فلسطين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بن جوريون نفسه دعا اليهود في سنة 1947 إلى تأييد مؤقت لخطة تقسيم فلسطين الصادرة عن الأمم المتحدة والداعية إلى إقامة دولتين منفصلتين واحدة لليهود والأخرى للفلسطينيين[50]، وبالطبع كان الهدف من ذلك التمكن من السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وامتصاص المعارضة العالمية لذلك. وفي ذلك مخالفة للمبدأ الأبسط لليسارية الاشتراكية العالمية تاريخياً، التي تدعي جبهة اليسار الإسرائيلية، وحزب العمل تحديداً الانتماء لها، والقائم على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق وعدم الاعتداء على الآخرين ومحاربة احتلال الشعوب.

وليس ذلك فحسب، بل إن حزب العمل بقي يطرح في مؤتمراته صيغاً تهدف إلى طمس الشخصية الفلسطينية في الإطار الأردني حتى سنة 1986. وحين تم طرح تصور لحل القضية الفلسطينية من خلال المفاوضات السياسية، لم يخرج هذا التصور عن إطار إنكار الحقوق الفلسطينية، ورفض إيجاد دولة فلسطينية، واعتبار أن التخلص من عبء السيطرة على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن أن يكون ضمن إطار دولة أردنية فلسطينية[51]، و لم يتجاوز قبول حزب العمل بمبدأ وجود دولة فلسطينية التصريحات والمؤتمرات الصحافية لمسؤوليه وأقطابه.



لقد دفع هذا التذبذب الفكري، والتناقض، والبلبلة السياسية بين الاعتقاد والتطبيق داخل أروقة سياسات حزب العمل إلى جنوح القاعدة الجماهيرية الإسرائيلية نحو اليمين (هذا إن افترضنا أن حزب العمل يساري التوجه)، كما ساعد على ذلك إخفاق اليسار الإسرائيلي بمجمله في التوصل إلى حلول جوهرية في العملية السياسية مع الفلسطينيين.

حكم التردد السياسي توجهات حزب العمل بشكل خاص، واليسار الإسرائيلي بشكل عام، بعد اغتيال إسحاق رابين في سنة 1995، على خلفية زعم التنازلات للفلسطينيين في اتفاقية أوسلو، ولم يقم شمعون بيريز، الذي خلف رابين، بأي شيء ملموس على صعيد العملية السياسية أكثر من إظهار الرغبة اللفظية بالتوصل إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين[52]. ليتبع ذلك عهد باراك في الحكم الذي اتسم بتردد واضح بين الاستمرار في خطى رابين، وهو الوصف الذي كان يروق للمتفائلين من أنصار السلام، وبين توسل العنف لإخضاع الفلسطينيين وإملاء شروطه عليهم دون تقديم تنازلات حقيقية، كما هو سجل شارون التاريخي[53]. ولم يكن رصيده السياسي يعتمد إلا على كونه "سيد الأمن"، كما يصفه الإسرائيليون لما له من إنجازات عسكرية.

لقد شكل فشل محادثات كامب ديفيد بين إيهود باراك كرئيس للحكومة الإسرائيلية والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر 2000 تحولاً في مسار الحياة السياسية لحزب العمل وتيار اليسار الإسرائيلي، بسبب ما رافق تلك المفاوضات من سلبية في تصرفات باراك كانت أقرب لليمين الإسرائيلي في التعاطي مع الجانب الفلسطيني، ليختمها بتصريح يميني بعدم وجود شريك فلسطيني للتوصل إلى السلام مع الفلسطينيين[54]. ليصبح الحزب بعد ذلك ليس أكثر من مجرد ضرورة مكملة لقيام الحكومات الإسرائيلية من أحزاب أخرى كحزب الليكود وحزب كاديما، وهو ما عبر عنه أوفير بينس–باز النائب في الكنيست الإسرائيلي عن حزب العمل إثر استقالته واعتزاله الحياة السياسية في 2010/1/7[55]، بقوله أن الحزب الذي كان محسوباً على ما سمي باليسار الصهيوني، خصوصاً بعد

اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين سنة 1993، تخلى عن مبادئه، وفضل أن يلقي بنفسه في أحضان الحكومات المختلفة حفاظاً على الكراسي، وهذا ما أسهم في تراجع قوة الحزب وفقدانه لمصداقيته الجماهيرية[56].

يضاف إلى عوامل الانحدار السياسي لليسار الإسرائيلي بقيادة حزب العمل، التحول في السياسات الاقتصادية التي انتهجها الحزب، والتي كانت سبباً أيضاً في إضعاف الحزب وجبهة اليسار، بعد تحوله عن النظام الاشتراكي الذي انتهجه منذ إعلان "إسرائيل" حتى فوز الليكود في سنة 1977. فقد تحول الاقتصاد الإسرائيلي نحو الخصخصة، التي تعززت مع دخول العملية السلمية لتسوية القضية الفلسطينيين، والسعي نحو المشاريع المشتركة لإقناع القاعدة الجماهيرية بفوائد السلام. وانعكس فشل العملية السلمية في الوصول إلى نهاياتها المرجوة على المنهج الاقتصادي المرتبط بها وبمن روج لها، أي حزب العمل واليسار الإسرائيلي[57].

كما أن انتهاج حزب العمل النظام النيوليبرالي[58] اقتصادياً جعل سياسته الاقتصادية لا تختلف عن باقي الأحزاب اليمينية كحزب الليكود أو يمين الوسط كحزب كاديما[59]؛ الأمر الذي أفرز صراعاً مع الطبقة العاملة والنقابات العمالية، انعكس سلباً على القاعدة الانتخابية الكلاسيكية للحزب، وهي طبقة العمال[60].

فضلاً عن ذلك فإن الصراع على كرسي رئاسة الحزب بين رابين وبيريز، الذي انتهى مع اغتيال رابين في سنة 1995، قلل من فرصة إيجاد الشريحة القيادية القادرة على مواصلة مسيرة الحزب بالطريقة التي كان عليها، وبالتالي دفعت قيادات حزب العمل إلى تخبط؛ فحين نجح عمرام متسناع Amram Mitzna، ذو التوجهات اليسارية الصهيونية النسبية، في الانتخابات الداخلية للحزب في سنة 2002 في الوصول إلى كرسي رئاسة الحزب، لم يكن له في الجهاز الحزبي سوى هذا الكرسي، وبالكاد الغرفة التي يجلس فيها، لأن الجهاز كان كله خاضعاً لمنافسه بنيامين بن إليعازر Binyamin Ben-Eliezer، ذي التوجهات اليمينية. وقد عمل بن إليعازر وجهازه على إفشال متسناع الذي سرعان ما ترك المنصب[61].



لم تكن التغيرات الديموغرافية في "إسرائيل"، والتي تميل بكفتها نحو المتدينين والمهاجرين الجدد[62]، بمنأى عن التأثير السلبي على الوضعية السياسية لحزب العمل، إذ ساعدت في تراجع حظوظ اليسار إجمالاً لرفضها مسيرة التسوية أصلاً، فضلاً عن أن فشل هذه المسيرة دفع العديد من المترددين إلى خانة اليمين، وهو ما أظهره استطلاع للرأي نشرته صحيفة جيروزاليم بوست The Jerusalem Post في 2010/10/12، والذي بيّن تراجعاً كبيراً في حصة اليسار المتدهور أصلاً منذ انتخابات 2001، إذ بدا أن حزب العمل (الذي حصل على 13 مقعداً في انتخابات الكنيست 2009) سيتراجع في الانتخابات القادمة إلى ستة مقاعد، ومثلها لحزب ميرتس[63].

وكان لخروج شخصيات وازنة ولها تأثيرها على واقع حزب العمل وتاريخه، كبيريز ورامون، وانضمامهم إلى كاديما في سنة 2005، وخروج باراك وأربعة وزراء، وتشكيل كتلة برلمانية مستقلة، الأثر الكبير في تعميق الأزمة التي يعيشها حزب العمل واليسار الإسرائيلي.

ثانياً: أداء حزب العمل

1. دور حزب العمل في السياسة الداخلية الإسرائيلية:

يعدّ حزب العمل الإسرائيلي أحد أهم وأبرز الأحزاب السياسية في "إسرائيل"، وأكثرها مشاركة ووصولاً للكنيست، وتأليفاً للحكومات منذ إنشاء "إسرائيل". فقد ظل يحكم "إسرائيل" من سنة 1948 وحتى سنة 1977، ثم عاد إلى الحكم بالائتلاف مع الليكود في الفترة ما بين 1984 و1990، ثم قاد الحكومة في الفترة ما بين 1992 و1996، وما بين 1999 و2001[64]، وشارك في الائتلاف الحكومي الذي شكله أريل شارون في آذار/ مارس 2001، وانسحب منه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، ثم عاد للائتلاف الحكومي الذي شكله زعيم كاديما إيهود أولمرت Ehud Olmert، كما شارك بالحكومة التي شكلها حزب الليكود في آذار/ مارس 2009، واستقال منها بعد انسحاب رئيس حزب العمل إيهود باراك من الحزب في كانون الثاني/ يناير 2011.

أدار الحزب اثنين وعشرين حكومة إسرائيلية منذ إعلان قيام الكيان الإسرائيلي وحتى سنة 2001، مثَّل هذه الحكومات سبعة رؤساء كان ديفيد بن جوريون أولهم وأطولهم حكماً. تنوعت منجزات كل حكومة باختلاف الأهداف الإسرائيلية لكل مرحلة، فبعضها خاض الحرب مع الدول العربية، وأقام "الدولة"، مثل حكومة بن جوريون في سنة 1948؛ وبعضها وسع حدود "إسرائيل"، مثل حكومة ليفي أشكول بعد حرب 1967، والبعض الآخر وقع اتفاقيات سلام اعترفت فيها الدول العربية بـ"إسرائيل"، كتلك التي وقعتها حكومة إسحاق رابين مع الفلسطينيين في أوسلو أو مع الأردن في وادي عربة، وآخرها كانت بقيادة إيهود باراك، والتي أعلن فيها الانسحاب من جنوب لبنان[65].

ونسلط الضوء فيما يلي على دور حزب العمل في تكوين السياسة الداخلية الإسرائيلية، ومشاركته في انتخابات الكنيست، وتشكيله للحكومات الإسرائيلية، وأهم القوانين التي أقرت خلال قيادته للحكومة.



الحكومة الإسرائيلية المؤقتة (1948/5/14-1949/3/8)[66]: شكل ديفيد بن جوريون أول حكومة مؤقتة لـ"إسرائيل" ضمت ثلاثة عشر وزيراً، وكان نصيب حزب الماباي أربعة وزراء، ومارست عملها قبيل إعلان الكيان الإسرائيلي، واستمرت حتى انتخاب حاييم وايزمان Chaim Weizmann كأول رئيس لـ"إسرائيل" في 1949/2/16. وفي 1949/3/9 قامت الحكومة المؤقتة بتقديم استقالتها إلى رئيس الدولة، وبدأت عملية تشاور لترشيح رئيس وزراء مكلف بتشكيل حكومة دائمة.

الكنيست الأول (1949/2/14-1951/8/20): شهدت "إسرائيل" في سنة 1949 أول انتخابات للكنيست أسفرت عن فوز حزب الماباي بـ 46 مقعداً، بعد حصوله على35.7% من نسبة الأصوات، وكُلف زعيمه بن جوريون، زعيم الكتلة الأكبر بالكنيست بتأليف الحكومة. وخلال الكنيست الأول تم تشكيل حكومتين ترأسهما بن جوريون.

الحكومة الأولى (1949/3/8-1950/10/30): سعى بن جوريون إلى تشكيل ائتلاف حكومي واسع، مهد له باستشارة القوى السياسية كافة الممثلة بالكنيست، وانتهت المشاورات إلى تشكيل أول حكومة إسرائيلية شارك فيها الماباي، والجبهة الدينية الموحدة، والصهيونيون التقدميون. وضمت الحكومة 12 وزيراً، سبعة منهم للماباي. قدم بن جوريون استقالة حكومته في 1950/10/16، عندما لم يحصل على موافقة شركائه بالائتلاف الحكومي لإحداث تغييرات في مبنى الحكومة القائم. ولما اقترح تشكيل حكومة أقلية مكونة من وزراء حزبه الماباي رفض الكنيست قبول اقتراحه.

الحكومة الثانية (1950/10/30-1951/10/8): أقيمت برئاسة بن جوريون، شارك في الائتلاف نفس الأحزاب التي شاركت في الحكومة الأولى. بلغ عدد أعضائها 13 وزيراً. وقدم بن جوريون استقالته في أعقاب فشل حكومته في محاولتها إدخال بعض التعديلات المتعلقة بمسألة تسجيل الأولاد للمدارس. ورأى أن فشل حكومته في هذه المسألة بمثابة نزع الثقة عن حكومته. ونتيجة لعدم نجاح محاولات تشكيل حكومة جديدة تم الإعلان عن انتخابات جديدة للكنيست.

أهم القوانين التي أقرت في الكنيست الأول: قانون الانتقال 1949، قانون مراقب الدولة 1949، قانون الراية والرمز 1949، قانون الخدمة العسكرية 1949، قانون التعليم الإلزامي 1949، قانون أملاك الغائبين (عن البلاد) 1950، قانون العودة 1950، قانون عائلات الجنود الذين سقطوا في الحروب والمعارك الإسرائيلية (مكافآت وتأهيل) 1950، قانون محاكمة النازيين ومساعديهم 1950، قانون حصانة أعضاء الكنيست.

الكنيست الثاني (1955/8/15-1951/8/20): خاض انتخابات الكنيست الثاني 17 قائمة، تمكنت 15 قائمة من تجاوز نسبة الحسم التي تشترط حداً أدنى لدخول الكنيست، أسفرت عن فوز الماباي بـ 45 مقعداً، بعد حصوله على33.7% من نسبة الأصوات. وخلال الكنيست الثاني تم تشكيل أربع حكومات.

الحكومة الثالثة (1952/12/22-1951/10/8): كلف بن جوريون بتأليف الحكومة، وشارك فيها كل من الأحزاب الدينية: هامزراحي HaMizrach وهابوعيل هامزراحي Hapoel HaMizrachi، وأجودات إسرائيل Agudat Yisrael، وبوعالي أجودات إسرائيل Poalei Agudat Yisrael. وضمت 13 وزيراً، مستندة على 65 عضو كنيست، وكان نصيب المباي تسعة وزراء؛ وقدمت الحكومة استقالتها في 1952/12/19 إثر خلاف بين المباي وحزب هامزراحي حول مسألة تعميق التعليم الديني، وفي أعقاب المحاولات لضم حزب الصهيونيين العموميين إلى الحكومة.

الحكومة الرابعة (1954/1/26-1952/12/23): تشكلت خلال دورة الكنيست الثاني، وكلف بن جوريون بتأليف الحكومة. ضمت 16 وزيراً مستندة على ائتلاف مكون من 87 عضو كنيست، من حزب المباي والصهيونيين العموميين والحزب التقدمي وهامزراحي، وكان نصيب المباي تسعة وزراء. وتعرضت هذه الحكومة إلى أزمة وزارية شديدة عندما أعلن وزراء حزب الصهيونيين العموميين في 1953/5/25 عن استقالتهم من الحكومة احتجاجاً على موافقة بن جوريون على السماح للمدارس برفع الأعلام الحمراء في الأول من أيار/ مايو، وهو يوم العمال العالمي، ولكن وزراء الحزب تراجعوا عن استقالتهم وسحبوها في 1953/6/3. لكن بن جوريون لم يتمكن

من المتابعة في إدارة حكومته بسبب كثرة التناقضات داخلها، فقدم استقالته في 1953/12/6.

الحكومة الخامسة (1954/1/26-1955/6/29): شكل موشيه شاريت حكومة "إسرائيل" الخامسة، وهو من قادة الماباي؛ شارك بالائتلاف نفس الأحزاب التي شاركت في الحكومة الرابعة. وقدم شاريت استقالته في 1955/6/29، بعد اتهام حزب حيروت عضواً من الماباي، كان ممثلاً للوكالة اليهودية بالمجر أثناء الحرب العالمية الثانية، بمعاونة النازيين على إبادة اليهود، طالباً من الكنيست الاقتراع على نزع الثقة الحكومة، وامتناع وزراء الصهيونيين العموميين عن التصويت ضد نزع الثقة عن الحكومة التي هم شركاء فيها.

الحكومة السادسة (1955/6/29-1955/11/3): شكل موشيه شاريت هذه الحكومة؛ ضمت 12 وزيراً مستندة على ائتلاف مكون من الماباي ولهم تسعة وزراء، وحزب هابوعيل هامزراحي، والحزب التقدمي، وحزب هامزراحي. وبقيت الحكومة تقوم بمهامها بصفة حكومة انتقالية على الرغم من إجراء انتخابات للكنيست الثالثة في 1955/8/15، إلى أن تم تشكيل حكومة جديدة في 1955/11/3.

أهم قوانين التي أقرت في الكنيست الثاني: قانون الجنسية 1952، قانون الهستدروت والوكالة اليهودية لأرض إسرائيل 1952، قانون ذكرى المحرقة والبطولة – ياد فاشيم Yad Vashem 1953، قانون الخدمة الوطنية 1953، قانون القضاء في المحاكم الدينية اليهودية 1953، قانون المؤسسة العليا للغة العبرية 1953، قانون بنك إسرائيل 1954، قانون القضاء العسكري 1955.

الكنيست الثالث (1955/8/15-1959/11/30): جرت انتخابات الدورة الثالثة للكنيست في 1955/6/26، وأسفرت نتائجها عن تضاؤل قوة الماباي حيث حصل على 32.2% من نسبة الأصوات، حاصداً 40 مقعداً بالكنيست، وتم تشكيل حكومتين خلال الكنيست الثالث.

الحكومتان السابعة والثامنة (1959/12/17-1955/11/3): عهد إلى بن جوريون تأليف الحكومتين السابعة والثامنة. شارك في الائتلاف: الماباي، والجبهة الدينية الوطنية، وأحدوت هاعفودا – بوعالي تسيون، وحزب المابام، وأحدوت هاعفودا، والحزب التقدمي وقوائم الأقليات. وبلغ عدد أعضاء الحكومة 16 وزيراً، منهم تسعة من الماباي.

استقالت الحكومة السابعة في 1957/12/31، بعد أن فشلت جهود رئيس الحكومة في تحديد قواعد لمنع تسريب المعلومات من مناقشات الحكومة. وتعرضت الحكومة الثامنة إلى خلافات حادة بين رئيس الحكومة بن جوريون ووزراء حزبي أحدوت هاعفودا – بوعالي تسيون والمابام في مسألة بيع الأسلحة إلى ألمانيا، ورفض وزراء الحزبين الاستقالة من الحكومة، فقدم استقالته في 1959/7/5.

وإبان فترة عمل الكنيست الثالث حدثت العدوان الثلاثي على مصر، الذي بدأ في 1956/10/29، كما ارتكب الاحتلال الصهيوني مذبحة كفر قاسم في 1956/10/29.

أهم قوانين التي أقرت في الكنيست الثالث: قانون أساس الكنيست 1958، قانون معاقي الاضطهادات النازية 1957، قانون مراقب الدولة 1958، قانون يوم الذكرى للمحرقة والبطولة 1959، قانون خدمة الدولة 1959، قانون خدمة الدولة (فرض قيود على نشاطات حزبية وجباية الأموال) 1959، قانون بنك إسرائيل 1959.

الكنيست الرابع (1961/9/4-1959/11/30): جرت انتخابات الكنيست الرابع في 1959/11/3، وأسفرت عن حصول الماباي على 38.2% من نسبة الأصوات، وفوزه بـ 47 مقعداً بالكنيست. وتم تشكيل حكومة واحدة برئاسة بن جوريون.

الحكومة التاسعة (1961/11/2-1959/12/17): تشكلت هذه الحكومة برئاسة بن جوريون، وقاد الماباي الائتلاف الحكومي بتسعة وزراء بمشاركة كل من الحزب القومي الديني (المفدال Mafdal)، حزب أحدوت هاعفودا – بوعالي تسيون، حزب المابام، الحزب التقدمي.



قدم بن جوريون استقالة حكومته بموجب القانون في 1961/1/31 على خلفية فضيحة لافون. و لم تنجح المحاولات لتشكيل حكومة جديدة، فقرر الكنيست حل نفسه والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة.

أهم قوانين الكنيست الرابع: قانون أبناء الشبيبة 1960، قانون أساس: أراضي إسرائيل، قانون القضاة المسلمين 1961، قانون سلطة الموانئ 1961، قانون غرفة المحامين 1961.

الكنيست الخامس (1961/9/4-1965/11/22): جرت انتخابات الدورة الخامسة للكنيست في 1961/8/15، خاضها 14 قائمة، تمكنت 11 قائمة من تجاوز نسبة الحسم التي تشترط حداً أدنى لدخول الكنيست، أسفرت نتائجها عن خسارة الماباي خمسة مقاعد برلمانية حيث حصل على 34.7% من نسبة الأصوات. وتم خلالها تشكيل ثلاث حكومات بقيادة الماباي، تناوب على تشكيلها بن جوريون وليفي أشكول.

الحكومة العاشرة (1961/11/2-1963/6/26): كانت الحكومة الأخيرة لبن جوريون، وشارك بالائتلاف الحكومي كل من المفدال، وأحدوت هاعفودا – بوعالي تسيون، وبوعالي أجودات إسرائيل، ضمت 16 وزيراً، وكان نصيب الماباي 11 وزيراً. قدم بن جوريون استقالته في 1963/6/16، بعد أن شعر بأن الوزراء من حزبه لا يقومون بدعم عمله وخطواته داخل الحكومة بما فيه الكفاية.

الحكومة الحادية عشرة والثانية عشرة (1963/6/26-1966/1/12): أقيمتا برئاسة ليفي أشكول، وشارك في الائتلاف نفس الأحزاب التي كانت في الحكومة العاشرة. قدم أشكول استقالته من الحكومة الأولى في 1964/12/15، في أعقاب مطلب بن جوريون بإجراء التحقيق في قضية لافون من قبل لجنة تحقيق تتألف من أعضاء محكمة العدل العليا. وقدم أشكول استقالة حكومته الثانية في 1965/11/22.

أهم قوانين الكنيست الخامس: قانون خدمة الدولة 1963، قانون يوم الذكرى لضحايا المعارك والحروب الإسرائيلية 1963، قانون أساس: رئيس الدولة 1964، قانون السلطات المحلية 1965، قانون سجل السكان 1965.

الكنيست السادس (1965/11/22-1969/11/17): حصل تجمع المعراخ، الماباي سابقاً، والذي خاض الانتخابات لأول مرة تحت هذا الاسم، على 36.7% من نسبة الأصوات، فحصد 45 مقعداً من مقاعد الكنيست، وشكل التجمع حكومتين، الأولى برئاسة أشكول، والثانية برئاسة جولدا مائير.

الحكومة الثالثة عشرة (1966/1/21-1969/3/17): ضمت حكومة ليفي أشكول 18 وزيراً، منهم 12 للمعراخ، واستندت في ائتلافها على المفدال، والمابام، والحزب الليبرالي الحر، وبوعالي أجودات إسرائيل.

وكانت حرب 1967 أبرز الأحداث خلال عمل الحكومة الثالثة عشرة، وتوحيد شطري القدس تحت الحكم الإسرائيلي. واعتبرت الحكومة مستقيلة في أعقاب وفاة أشكول في 1969/2/26.

الحكومة الرابعة عشرة (1969/3/17-1969/12/15): بعد وفاة أشكول، تم تكليف جولدا مائير بتشكيل الحكومة، وشاركت في الائتلاف الأحزاب نفسها التي كانت في الحكومة الثالثة عشرة. وقدمت هذه الحكومة استقالتها عندما تمت انتخابات الكنيست السابع.

أهم قوانين الكنيست السادس: قانون المحافظة على الأماكن المقدسة 1967، قانون مقر الكنيست 1968، قانون الانتخابات للكنيست 1969، قانون الأراضي 1969.

الكنيست السابع (1969/11/17-1974/1/21): حصل تجمع المعراخ في هذه الانتخابات على 46.6% من أصوات الناخبين، فحصد 56 مقعداً بالكنيست، وتم تشكيل حكومة واحدة خلال هذه الدورة برئاسة جولدا مائير.



الحكومة الخامسة عشرة (1974/3/10-1969/12/15): شكلت جولدا مائير الحكومة بمشاركة الأحزاب نفسها التي كانت في الحكومة السابقة، وبلغ أعضائها 24 وزيراً، 14 منهم للمعراخ. وواجهت هذه الحكومة وضعاً سياسياً صعباً بعد حرب 1973، حيث تم تكليف لجنة أجرانات Agranat Commission للتحقيق في كل ما يتعلق بالحرب. وأصبحت هذه الحكومة تعمل بصفة حكومة انتقالية حتى 1974/3/10، موعد انتخابات الكنيست الثامن.

أهم قوانين الكنيست السابع: قانون العودة (تعديل رقم 2) 1970، قانون الخدمات الدينية اليهودية 1971، قانون تمويل الأحزاب 1973.

الكنيست الثامن (1977/6/13-1974/1/21): جرت انتخابات الدورة الثامنة للكنيست في 1974/3/10، أسفرت عن خسارة الماباي ستة مقاعد برلمانية، حيث حصل على 39.6% من نسبة الأصوات، وحصد 51 مقعداً بالكنيست. وتم خلالها تشكيل حكومتين، الأولى برئاسة جولدا مائير، والثانية برئاسة إسحاق رابين.

الحكومة السادسة عشرة (1974/6/3-1974/3/10): تشكلت هذه الحكومة برئاسة جولدا مائير. ضمت 22 وزيراً، مستندة على ائتلاف مكون من المعراخ، والمفدال، وحركة الأحرار المستقلين (الحزب الليبرالي المستقل).

استمر عمل هذه الحكومة شهراً واحداً، واستقالت جولدا مائير في 1974/4/11، وذلك في أعقاب التقرير المرحلي الصادر عن لجنة أجرانات، التي تشكلت للتحقيق في أسباب إخفاقات حرب 1973. وتعرضت جولدا مائير لضغوط شديدة بسبب نتائج حرب 1973، مما دفعها للاستقالة، على الرغم من أن لجنة أجرانات لم تجد عيباً في تصرف وزير الدفاع موشيه ديان، وأثنت على تصرف جولدا مائير[67].

الحكومة السابعة عشرة (1977/6/20-1974/6/3): تشكلت الحكومة برئاسة إسحاق رابين، وشارك في الائتلاف: المعراخ، وراتس، وحركة الأحرار المستقلين، وقوائم

أقليات. وانضم المفدال إلى الحكومة في 1974/10/30، في حين انسحب راتس من الائتلاف في 1974/11/6. وحصل المعراخ على 15 وزيراً من أصل 19 وزيراً، عند إعلان الحكومة؛ وبعد التحاق المفدال ارتفع عدد الوزراء إلى 21 وزيراً.

تعرضت هذه الحكومة إلى أزمة في 1976/12/22، عندما امتنع أعضاء المفدال في الحكومة والكنيست عن التصويت مع الحكومة ضد اقتراح نزع الثقة عنها. وقد تم طرح الاقتراح من قبل أجودات إسرائيل فيما يتعلق بما يسمى "تدنيس حرمة السبت" في أعقاب تنظيم الحكومة حفل استقبال طائرات أف–16، فاضطر رابين إلى الاستقالة وبالتالي استقالت حكومته.

أهم قوانين الكنيست الثامن: قانون أساس: الجيش، قانون دافيد بن جوريون 1976.

الكنيست التاسع (1977/6/13-1981/7/20) والعاشر (1981/7/20-1984/8/13): لأول مرة منذ قيام "إسرائيل"، لم يستطيع حزب الماباي أو حزب العمل أو تجمع المعراخ تأليف الحكومة، وذلك نتيجة فوز حزب الليكود بانتخابات الكنيست التاسع، وتفوقه على تجمع المعراخ، حيث حصل على 43 مقعداً في الكنيست بعد حصوله على نسبة 33.4% من أصوات الناخبين، مقابل 32 مقعداً للمعراخ.

وتكرر الأمر في الانتخابات العاشرة، حيث فاز الليكود بـ 48 مقعداً بعد حصوله على 37.1% من أصوات الناخبين؛ وبالمقابل فإن تجمع المعراخ حصل على 36.6%، مكنته من الفوز بـ 47 مقعداً.

ولم يشارك المعراخ في الحكومات الثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين، التي شكلها الليكود خلال الفترة ما بين 1977/6/20-1984/9/13.

الكنيست الحادي عشر (1984/8/13-1988/11/21): لم يتمكن أي من الحزبين الرئيسيين في "إسرائيل"، الليكود والمعراخ، من تشكيل ائتلاف حكومي دون مشاركة الآخر، وذلك في أعقاب إجراء انتخابات الكنيست الحادي عشر في 1984/7/23.



حيث كانت نسبة التصويت للمعراخ هي 34.9% (44 مقعداً)، ونسبة التصويت لليكود هي 31.9% (41 مقعداً). وبالتالي فقد تم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية على فترتين: الأولى ترأسها شمعون بيريز من المعراخ، والثانية ترأسها إسحاق شامير Yitzhak Shamir من الليكود.

الحكومة الحادية والعشرون (1984/9/13-1986/10/20): أقيمت برئاسة بيريز، وشارك في الائتلاف المكون من 25 وزيراً، تسعة منهم للمعراخ: الليكود، والمفدال، وأجودات إسرائيل، وشاس Shas، وموراشا، وشينوي، وأوميتس. وبموجب اتفاق التناوب قدم بيريز استقالة الحكومة في 1986/10/13.

الحكومة الثانية والعشرون (1986/10/20-1988/12/22): أقيمت برئاسة شامير، وشارك في الائتلاف نفس الأحزاب التي كانت في الحكومة الحادية والعشرين. وشارك في الحكومة 25 وزيراً، منهم عشرة وزراء للمعراخ. وشهدت هذه الحكومة انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

أهم قوانين الكنيست الحادي عشر: تعديل رقم 9 لقانون أساس: الكنيست، قانون حظر إنكار المحرقة النازية 1986، أمر منع الإرهاب (تعديل رقم 2) 1986، قانون تسجيل العتاد وتجنيده في جيش الدفاع الإسرائيلي 1987.

الكنيست الثاني عشر (1988/11/21-1992/7/13): أقيمت حكومة الوحدة الوطنية الثالثة برئاسة إسحاق شامير، نتيجة لتقارب مقاعد الكنيست التي حصل عليها كل من المعراخ والليكود، حيث كانت نسبة التصويت للمعراخ هي 30% (39 مقعداً)، والليكود 31.1% (40 مقعداً). غير أن هذا الائتلاف لم يدم، كما كان عليه الحال في دورة الكنيست السابقة، حيث إن خلافاً نشب بين القطبين الرئيسيين للحكومة، المعراخ والليكود، قدم على إثره وزراء المعراخ استقالتهم. وتم تشكيل حكومتين خلال هذه الدورة.

الحكومة الثالثة والعشرون (1988/12/22-1990/6/11): أقيمت برئاسة إسحاق شامير، وشارك في الائتلاف الحكومي بالإضافة إلى الليكود، والمعراخ: المفدال، وشاس، وأجودات إسرائيل، وديجل هتوراة Degel HaTorah. وشارك في الحكومة 25 وزيراً، منهم 11 للمعراخ.

وخلال عمل الحكومة، قام رئيس الحكومة شامير بإقالة بيريز من حكومته متهماً إياه بتدبير أزمة داخل الحكومة، والعمل ضد خطوط الحكومة المتفق عليها بين الحزبين. وبسبب هذه الخطوة اتخذ وزراء المعراخ قراراً بالانسحاب من الحكومة في 1990/3/15.

الحكومة الرابعة والعشرون (1990/6/11-1992/7/13): تشكلت خلال دورة الكنيست الثاني عشر برئاسة شامير و لم يشارك تجمع المعراخ فيها.

أهم قوانين الكنيست الثاني عشر: تعديل رقم 12 من قانون أساس: الكنيست 1991، قانون أساس: الحكومة (انتخاب مباشر لرئيس الحكومة)، قانون الأحزاب 1992.

الكنيست الثالث عشر (1992/7/13-1996/6/17): لأول مرة، منذ خسارته في انتخابات الكنيست التاسع، حقق حزب العمل فوزاً مكّنه من تشكيل حكومة برئاسة إسحاق رابين، حيث حصل على 34.7% من الأصوات، حصد من خلالها 44 مقعداً بالكنيست.

الحكومة الخامسة والعشرون (1992/7/13-1995/11/22): شارك بالائتلاف الحكومي الذي شكله رابين: العمل، وميرتس، وشاس. وتكونت الحكومة من 17 وزيراً، منهم 13 لحزب العمل. وتم خلال فترة عمل الحكومة توقيع اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين، ومعاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية. وفي 1995/11/4 اغتيل رئيس الحكومة إسحاق رابين على أيدي أحد المتطرفين اليهود، واعتبرت حكومته حكومة مستقيلة، وأصبحت بصفة حكومة انتقالية برئاسة شمعون بيريز حتى 1995/11/22.



الحكومة السادسة والعشرون (1995/11/22-1996/6/18): تشكلت برئاسة بيريز، وشارك في الائتلاف الحكومي نفس الأحزاب التي كانت في الحكومة السابقة، وضمت 21 وزيراً، منهم 15 للعمل.

أهم قوانين الكنيست الثالث عشر: قانون تطبيق الاتفاقية المرحلية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة 1994.

الكنيست الرابع عشر (1996/6/17-1999/6/7): على الرغم من حصول حزب العمل على أعلى نسبة تصويت في انتخابات الكنيست الرابع عشر وهي 27.5% (34 مقعداً)، إلا أنه لم يشكل الحكومة السابعة والعشرين (1996/6/18-1999/5/18)، ولم يكن شريكاً فيها، حيث كانت هذه أول حكومة يترأسها رئيس وزراء مُنتخب مباشرة من الإسرائيليين، وهو بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود.

الكنيست الخامس عشر (1999/6/7-2003/2/17): دخل حزب العمل الانتخابات تحت ائتلاف مع حزبي جيشر وميماد Meimad باسم إسرائيل أحات. وحصل على 20.2%، فحصد 26 مقعداً بالكنيست، وتشكلت خلال هذه الدورة حكومتان، الأولى برئاسة إيهود باراك، والثانية برئاسة أريل شارون.

الحكومة الثامنة والعشرون (1999/7/6-2001/3/7): تشكلت الحكومة برئاسة باراك، الذي انتُخب مباشرة من الإسرائيليين، وشارك في الائتلاف: إسرائيل أحات، وشاس، وميرتس، وحزب المركز، والمفدال، ويهدوت هتوراة، وإسرائيل بعلياه Yisrael BaAliyah. وبلغ عدد أعضاء الحكومة عند إقامتها 18 وزيراً، وارتفع إلى 24 لاحقاً، منهم تسعة للعمل.

خلال هذه المرحلة انسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، وبدأت انتفاضة الأقصى. وشهدت هذه الحكومة سلسلة من الأزمات أدت إلى استقالة عدد من الوزراء، وانسحاب كتل من الائتلاف الحكومي. ولم ينجح باراك في تهدئة الخلافات

داخل حكومته، خاصة الخلافات بين حزبي ميرتس وشاس، حيث أدى الخلاف إلى استقالة ميرتس من الحكومة، مع الحفاظ على حق دعم الحكومة في العملية السلمية. ثم توالت استقالات كل من أعضاء أحزاب شاس، والمفدال، وإسرائيل بعلياه، في أعقاب معارضتها لمساعي باراك في مفاوضات كامب ديفيد مع الفلسطينيين، فلم يبق في الائتلاف الحكومي إلا أعضاء حزب العمل. وكان لهذه الأحداث الأثر الكبير والمباشر في قيام باراك بتقديم استقالته في 2000/12/10.

الحكومة التاسعة والعشرون (2001/3/7-2003/2/27): شكل الحكومة أريل شارون، الذي انتُخب مباشرة من الإسرائيليين، حكومة وحدة وطنية مؤلفة من الليكود وائتلاف إسرائيل أحات، التي يشارك فيها حزب العمل. وقدم وزراء ائتلاف إسرائيل أحات استقالتهم من حكومة شارون في 2002/11/2 احتجاجاً على سياسته، ما أدى إلى توجه شارون إلى الرئيس الإسرائيلي معلناً عن تقديم موعد انتخابات الكنيست بسبب فقدان الأغلبية لدعم حكومته. وأعلنت الكنيست عن حل نفسها، وتحديد موعد الانتخابات في 2003/1/28.

أهم قوانين الكنيست الخامس عشر: قانون تأجيل الخدمة العسكرية لأبناء المعاهد الدينية (أمر مؤقت) 2001 (قانون طل)، قانون أساس: الحكومة (إلغاء الانتخاب المباشر) 2001، قانون الخدمة العسكرية 2002.

الكنيست السادس عشر (2003/2/17-2006/4/17): حصول حزب الليكود على 38 مقعداً من مقاعد الكنيست السادس عشر، وائتلاف إسرائيل أحات على 19 مقعداً، وشكل حزب الليكود الحكومة الثلاثون (2003/2/28-2006/3/28) برئاسة شارون، ولم يشارك ائتلاف إسرائيل أحات في الحكومة.

الكنيست السابع عشر (2006/4/17-2009/2/24): حصل ائتلاف إسرائيل أحات على 19 مقعداً من مقاعد الكنيست، وحزب كاديما على 29 مقعداً، وتم تشكيل حكومة واحدة برئاسة زعيم كاديما إيهود أولمرت. وخلال عمل دورة الكنيست انسحب حزب العمل من ائتلاف إسرائيل أحات.

الحكومة الحادية والثلاثون (2006/5/4-2009/3/31): شارك ائتلاف إسرائيل أحات بسبعة وزراء في الحكومة التي شكلها أولمرت. وفي عهد هذه الحكومة شنت "إسرائيل" عدوانين عسكريين، الأول على لبنان في سنة 2006، والثاني على قطاع غزة في 2008-2009؛ وفي كلا العدوانين كان وزير الدفاع الإسرائيلي من حزب العمل.

الكنيست الثامن عشر (2009/2/24-): عقدت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الثامن عشر في 2009/2/10، وشارك فيها 34 قائمة انتخابية، تمكنت 12 قائمة من تجاوز نسبة الحسم التي تشترط حداً أدنى لدخول **الكنيست**[68]، وحصل كاديما على 28 مقعداً، والليكود على 27، وإسرائيل بيتنا Yisrael Beitenu على 15، العمل على 13. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير في بداية سنة 2011 تم تشكيل حكومة واحدة برئاسة بنيامين نتنياهو.

الحكومة الثانية والثلاثون (2009/3/31-): شارك حزب العمل بخمسة وزراء في الحكومة التي شكلها حزب الليكود، برئاسة نتنياهو. وخلال دورة الكنيست الثامن عشر انسحب رئيس حزب العمل إيهود باراك من الحزب، وشكل كتلة نيابة مستقلة، وعلى إثر ذلك قدم وزراء العمل استقالتهم من الحكومة.

جدول يوضح الحكومات الإسرائيلية ورؤسائها في الفترة 1948-2011

الحكومات	رئيس الوزراء	الانتماء	المدة
الحكومة المؤقتة	ديفيد بن جوريون	حزب الماباي	1949/3/8-1948/5/14
الحكومة الأولى	ديفيد بن جوريون	حزب الماباي	1950/10/30-1949/3/8
الحكومة الثانية	ديفيد بن جوريون	حزب الماباي	1951/10/8-1950/10/30
الحكومة الثالثة	ديفيد بن جوريون	حزب الماباي	1952/12/22-1951/10/8
الحكومة الرابعة	ديفيد بن جوريون	حزب الماباي	1954/1/26-1952/12/23
الحكومة الخامسة	موشيه شاريت	حزب الماباي	1955/6/29-1954/1/26
الحكومة السادسة	موشيه شاريت	حزب الماباي	1955/11/3-1955/6/29
الحكومة السابعة	ديفيد بن جوريون	حزب الماباي	1958/1/7-1955/11/3
الحكومة الثامنة	ديفيد بن جوريون	حزب الماباي	1959/12/17 - 1958/1/7
الحكومة التاسعة	ديفيد بن جوريون	حزب الماباي	1961/11/2-1959/12/17
الحكومة العاشرة	ديفيد بن جوريون	حزب الماباي	1963/6/26-1961/11/2
الحكومة الحادية عشرة	ليفي أشكول	حزب الماباي	1964/12/22-1963/6/26
الحكومة الثانية عشرة	ليفي أشكول	حزب الماباي	1966/1/12-1964/12/22
الحكومة الثالثة عشرة	ليفي أشكول	حزب الماباي	1969/3/17-1966/1/21
الحكومة الرابعة عشرة	جولدا مائير	تجمع المعراخ	1969/12/15-1969/3/17
الحكومة الخامسة عشرة	جولدا مائير	تجمع المعراخ	1974/3/10-1969/12/15
الحكومة السادسة عشرة	جولدا مائير	تجمع المعراخ	1974/6/3-1974/3/10
الحكومة السابعة عشرة	إسحاق رابين	تجمع المعراخ	1977/6/20-1974/6/3
الحكومة الثامنة عشرة	مناحيم بيجن	حزب الليكود	1981/8/5-1977/6/20
الحكومة التاسعة عشرة	مناحيم بيجن	حزب الليكود	1983/10/10-1981/8/5
الحكومة العشرون	إسحاق شامير	حزب الليكود	1984/9/13-1983/10/10
الحكومة الحادية والعشرون	شمعون بيريز	تجمع المعراخ	1986/10/20-1984/9/13
الحكومة الثانية والعشرون	إسحاق شامير	حزب الليكود	1988/12/22-1986/10/20
الحكومة الثالثة والعشرون	إسحاق شامير	حزب الليكود	1990/6/11-1988/12/22
الحكومة الرابعة والعشرون	إسحاق شامير	حزب الليكود	1992/7/13-1990/6/11
الحكومة الخامسة والعشرون	إسحاق رابين	حزب العمل	1995/11/22-1992/7/13
الحكومة السادسة والعشرون	شمعون بيريز	حزب العمل	1996/6/18-1995/11/22
الحكومة السابعة والعشرون	بنيامين نتنياهو	حزب الليكود	1999/5/18-1996/6/18

الحكومات	رئيس الوزراء	الانتماء	المدة
الحكومة الثامنة والعشرون	إيهود باراك	حزب العمل	2001/3/7-1999/7/6
الحكومة التاسعة والعشرون	أريل شارون	حزب الليكود	2003/2/27-2001/3/7
الحكومة الثلاثون	أريل شارون	حزب الليكود	2006/3/28-2003/2/27
الحكومة الحادية والثلاثون	إيهود أولمرت	حزب كاديما	2009/3/31-2006/5/4
الحكومة الثانية والثلاثون	بنيامين نتنياهو	حزب الليكود	-2009/3/31

عدد المقاعد التي حصل عليها حزب الماباي/العمل في انتخابات الكنيست في الفترة 1949-2009

2. دور الحزب في الصراع العربي الإسرائيلي:

يتبنى حزب العمل سياسات تبدو في الظاهر أكثر ميلاً إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين والعرب، لكنه لا يختلف عن الأحزاب الإسرائيلية الأخرى في سياسة الاستيطان وضم الأراضي، والموقف من القدس، وكذلك في تحقيق الاعتبارات الأمنية، والموقف من حق تقرير المصير والعودة للاجئين الفلسطينيين... وفيما يلي

نحاول أن نركز الضوء على دور حزب العمل الإسرائيلي في الحروب التي خاضتها "إسرائيل" مع العالم العربي، وموقفه من عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط.

أ. حزب العمل والحروب العربية الإسرائيلية:

خاضت "إسرائيل" معظم حروبها الكبرى مع الدول العربية في ظل قيادة حزب العمل للحكومة الإسرائيلية، أو مشاركته في الائتلاف الحاكم، باستثناء اجتياح لبنان في سنة 1982، الذي تم في فترة حكم حزب الليكود الإسرائيلي، ولكن بدعم من حزب العمل المعارض في حينه. فقد شهد الصراع العربي – الإسرائيلي سبعة حروب في أعوام 1948، و1956، و1967، و1973، و1982، و2006، و2008-2009.

حرب 1948: كلف المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في بازل في كانون الأول/ ديسمبر 1946 ديفيد بن جوريون، أحد مؤسسي حزب الماباي، تولي "حقيبة الدفاع"، والتي كانت تشمل في ذلك الحين المسؤولية عن حركة الهاجاناه[69]، كما قام المؤتمر بتعيين لجنة تنفيذية ائتلافية برئاسة بن جوريون، أصبحت أشبه بالحكومة اليهودية المؤقتة[70]. وركز بن جوريون في مهمته على تشكيل قوة عسكرية تمهيداً لمواجهة الجيوش العربية؛ حيث عمل على تأهيل الكوادر العسكرية، وجمع لها الأسلحة والعتاد اللازم لخوض تلك الحرب، وذلك استعداداً لإعلان قيام "إسرائيل" في 1948/5/15، وهو موعد انتهاء الانتداب البريطاني لفلسطين[71].

وكانت حرب 1948 أول حرب للعرب بعد ولادة الدولة العربية الحديثة، ونشبت عقب إعلان قيام "إسرائيل" على أرض فلسطين في 1948/5/15 حيث قامت قوات سبع دول عربية (مصر وسورية والأردن ولبنان والعراق ومشاركة رمزية سعودية ويمنية) بدخول فلسطين لمنع قيام الدولة العبرية على أرض فلسطين، واستمرت العمليات العسكرية حتى آذار/ مارس 1949 بعد أن سيطرت "إسرائيل" عملياً على أراضي أكثر بكثير من التي أعطاها إياها قرار التقسيم 194، وأدت الحرب إلى سيطرة "إسرائيل" على 77% من أرض فلسطين، وتهجير نحو ثلثي شعب فلسطين[72].



وتبنى الماباي شعار العمل العبري ولعب دوراً قيادياً في الهاجاناه، والتخطيط لأعمالها الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني[73]. وعمد بعد قيام "إسرائيل" إلى توحيد الهاجاناه والمنظمة العسكرية الصهيونية الأخرى وتحويلها إلى "جيش الدفاع الإسرائيلي". ونصّ مرسوم إقامة الجيش على قيام قوة مسلحة واحدة فقط تخضع لإمرة الحكومة الشرعية. وكان هناك تواصل تام بين الهاجاناه والجيش الإسرائيلي، وتم إقرار تعيين يعقوب دُوري Yaakov Dori الذي قاد الهاجاناه رئيساً لهيئة الأركان الإسرائيلية[74].

حرب 1956: والتي تعرف دولياً باسم "حرب السويس"، وتسمى أيضاً العدوان الثلاثي؛ أما سبب اندلاعها فهو تأميم الرئيس المصري جمال عبد الناصر قناة السويس، مما أدى إلى قيام كل من فرنسا وإنجلترا بالتنسيق مع "إسرائيل"، بشن هجوم شامل على مصر بدأ يوم 1956/10/29 بدخول القوات الإسرائيلية إلى سيناء، وتدخلت فرنسا وإنجلترا بذريعة التدخل لحماية الملاحة في منطقة القناة واحتلت بورسعيد[75].

وقاد الماباي "إسرائيل" خلال العدوان الثلاثي، واستطاع الجيش الإسرائيلي أن يحتل شبه جزيرة سيناء في عملية سريعة وكاسحة استمرّت مائة ساعة تحت قيادة رئيس هيئة الأركان العامة موشيه ديان[76]. ولكن الضغط الدولي والمقاومة المصرية أدت إلى إنهاء العمليات يوم 1956/11/6، وانسحاب بريطانيا وفرنسا من بورسعيد في 1956/12/22، و"إسرائيل" من سيناء في 1957/3/6[77].

حرب 1967: عشية حرب 1967 تلاشت الخلافات بين الأحزاب الإسرائيلية، وتم تشكيل أول حكومة وحدة وطنية بين اليمين واليسار، حيث استطاع رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول، زعيم حزب الماباي، في 1967/6/5 ضم معظم الكتل البرلمانية، لتبلغ مقاعد الائتلاف الحكومي 111 مقعداً، محققاً بذلك نسبة تصويت بلغت 91.3%[78].

وتمكن الجيش الإسرائيلي من هزيمة جيوش ثلاث دول عربية خلال ستة أيام (5-1967/6/10)، واحتل خلالها شبه جزيرة سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية، وما تبقى من فلسطين أي الضفة الغربية (بما في ذلك شرقي القدس) وقطاع غزة.

حرب 1973: هدفت الحرب الرابعة من الحروب العربية – الإسرائيلية إلى تحرير الأرض العربية التي احتلتها القوات الإسرائيلية في سنة 1973، وقد انتقلت المبادأة في هذه الحرب من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب العربي، وذلك لأول مرة في تاريخ الحروب العربية – الإسرائيلية.

وكما هو معروف فقد نشبت الحرب بمبادرة سورية ومصر، في 1973/10/6، الذي صادف الاحتفال بـ"يوم الغفران" لدى اليهود، وقد اختاره السوريون والمصريون، بشكل متعمد، لمفاجأة "إسرائيل" بالهجوم. ومع أن "إسرائيل" تلقت أكثر من إنذار حول احتمال شن هذا الهجوم، إلا أن القيادة الإسرائيلية لم تأخذ هذا الإنذار بكامل الجدية. وترددت كثيراً في تجنيد جيش الاحتياط[79].

وكان الإسرائيليون قد لاحظوا وجود استعدادات سورية – مصرية للحرب في 1973/9/24، وتم اتخاذ حالة التأهب الأدنى. غير أن القيادة الإسرائيلية كانت تشك في جدية الهجوم، وقامت في 1973/10/3 بدعوة الاحتياط، وأعلنت التأهب في 1973/10/5. وفي 1973/10/6 تأكد لدى القيادة الإسرائيلية أن سورية ومصر ستشنان الحرب، لكنها كانت مترددة في توجيه الضربة الأولى. وعندما اندلعت الحرب في الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم كان من الظاهر أنه كان وقع المفاجأة على القوات الإسرائيلية، خصوصاً في قناة السويس، مما يدل على أن الإجراءات الإسرائيلية لم تكن جادة بما يكفي لدخول الحرب[80].

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth الإسرائيلية في الذكرى السابعة والثلاثين لحرب 1973، عن اجتماع عاصف للحكومة الإسرائيلية في 1973/10/7، بناء على طلب من رئيسة الوزراء جولدا مائير. وكشف التقرير حالة

الخوف والارتباك التي سادت صفوف القيادة الإسرائيلية آنذاك، كما أشار إلى التصور الذي كان قد وضعه وزير الدفاع موشيه ديان حول سقوط التحصينات والمواقع الإسرائيلية، وإلى مطالبته بترك جرحى الجيش الإسرائيلي ينزفون في مواقعهم، لأنه لا يمكن إنقاذهم. وأكد ديان أن خط قناة السويس الذي كان يعرف باسم خط بارليف Barlev line قد سقط وانتهى أمره، مقترحاً انسحاباً إسرائيلياً حتى منطقة المضايق بعمق 30 كلم بعيداً عن قناة السويس. وتوقع ديان أن تؤدي الحرب إلى سخرية العالم من "إسرائيل" واعتبارها نمراً من ورق، وذكر أن تقديراته لقوة "العدو" كانت خاطئة[81].

ونتيجة لتلك الحرب تمكنت القوات المصرية من تثبيت مواقعها على مسافة 15-20 كلم شرق قناة السويس، وتقدمت القوات السورية إلى عمق هضبة الجولان إلا أنها تراجعت إلى خطوط 5 تشرين الأول/ أكتوبر مرة أخرى، ثم تداخلت أوضاع القوات بصورة درامية على الجبهة المصرية حيث استطاعت قوات إسرائيلية النفاذ، من خلال ثغرة سميت ثغرة الدفرسوار، إلى غرب قناة السويس ومحاصرة القوات المصرية شرقها، الأمر الذي أسهم في توقف إطلاق النار في الأيام الأخيرة من تشرين الأول/ أكتوبر 1973، لتبدأ في أعقابها مفاوضات فض الاشتباك والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الفصل بين القوات في 1974/1/17[82]. وفتحت المفاوضات التي أعقبت هذه الحرب الباب أمام التحول التاريخي في مصر بتوقيع معاهدة سلام مع "إسرائيل" في سنة 1979.

واستقالت جولدا مائير في أعقاب التقرير المرحلي الصادر عن لجنة أجرانات، المكلفة بالتحقيق في كل ما يتعلق بالحرب.

حرب 1982: وتعرف باسم حرب لبنان أو اجتياح لبنان، وهي الحرب الوحيدة من الحروب الكبرى التي خاضتها "إسرائيل" في ظل حكومة لم يشارك فيها حزب العمل. وشن العدوان على قوات الفدائيين الفلسطينيين في لبنان في فترة حكم حزب الليكود، وبدعم من حزب العمل المعارض في حينه.

هدفت "إسرائيل" من حرب 1982 إلى ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان، وتدمير بنيتها العسكرية، والقضاء على مشروع الثورة الفلسطينية بتحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، وجرّها إلى مشاريع التسوية وفق الشروط والمعايير الإسرائيلية. وقد ادعى الكيان الإسرائيلي أن هدف الحرب هو تحقيق "سلامة الجليل" أي حماية المستوطنات اليهودية في شمال فلسطين المحتلة من الصواريخ والعمليات الفلسطينية[83].

بدأ الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 1982/6/4، وتمكنت القوات الإسرائيلية من اجتياح جنوب لبنان ووسطه بسرعة كبيرة، وفي 1982/6/9 وصلت إلى مشارف بيروت، واضطرت للموافقة على وقف إطلاق النار في 1982/8/12، بعد أن فشلت في احتلال بيروت الغربية. غير أن القوات الإسرائيلية حققت أهدافها بشكل عام، إذ اقتضت ترتيبات وقف إطلاق النار خروج المقاومة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. لم تحترم "إسرائيل" تعهداتها، واقتحمت بيروت الغربية بعد أسبوعين من خروج المقاومة الفلسطينية، وأشرفت بنفسها على تنفيذ حلفائها من القوى المسيحية المتعصبة لمذابح صبرا وشاتيلا في 16-1982/9/18[84].

وفي 1985/1/14 قررت القوات الإسرائيلية الانسحاب من لبنان، وأتمت انسحابها في حزيران/ يونيو 1985، غير أنها أبقت قواتها في الشريط الحدودي، الذي انسحبت منه تحت ضربات المقاومة اللبنانية في أيار/ مايو 2000[85].

عدوان تموز 2006: شنت "إسرائيل" في 2006/7/12، حرباً شاملة على حزب الله، ومن خلاله على لبنان، دامت لمدة 33 يوماً، انطلاقاً من أسر حزب الله لاثنين من جنودها. طالت هذه الحرب مختلف الأراضي اللبنانية، بعد أن فرضت حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على لبنان.

لم يكن حزب العمل على رأس الحكومة التي شنت الحرب على لبنان، بل كان شريكاً في هذه الحكومة، وكان رئيس الحزب عمير بيرتس وزيراً للدفاع. وفي 2007/6/15 قدم بيرتس استقالته من منصب وزير الدفاع على إثر تقديم لجنة فينوجراد

Winograd Commission تقريرها الأولي عن إخفاقات الجيش الإسرائيلي في لبنان، وفي 2007/6/18 تولى إيهود باراك منصب وزير الدفاع خلفاً لبيرتس[86].

العدوان على غزة 2008-2009: يجمع المراقبون بأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في نهاية سنة 2008، شكل محطة مهمة في الصراع العربي الإسرائيلي؛ إذ هدفت "إسرائيل" من وراء هجومها العسكري إلى تغيير الوضع القائم في القطاع، ورسم مستقبله السياسي بما يتفق مع أهدافها ومصالحها.

في 2008/12/27 بدأ الجيش الإسرائيلي أعنف موجة من القصف في تاريخ قطاع غزة الطويل مع الاحتلال، في عملية عسكرية أطلقت "إسرائيل" عليها اسم الرصاص المصبوب Cast Lead، هدفت إلى تغيير الوضع القائم في قطاع غزة؛ بمعنى القضاء على حكم حركة حماس في القطاع، كما أعلن أكثر من مسؤول إسرائيلي؛ لم تكن وزيرة الخارجية تسيبي ليفني Tzipi Livni آخرهم، حيث هددت قبل يومين من بدء العدوان بإسكات الصواريخ التي تطلقها حماس من القطاع[87].

وكشفت صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية أن وزير الدفاع الإسرائيلي زعيم حزب العمل إيهود باراك كان قد أمر الجيش الإسرائيلي بالإعداد للضربة العسكرية قبل ستة أشهر من بداية العدوان[88]. وادعى رئيس الأركان الإسرائيلي جابي أشكنازي Gabi Ashkenazi أن الغارات الجوية على قطاع غزة دمرت 50% من قدرات حماس[89]؛ غير أن الأيام التالية أثبتت أن ذلك لم يكن صحيحاً. وفي 2009/1/17 أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت وقف الحرب على قطاع غزة من طرف واحد[90] في الساعة الثانية من فجر الأحد 2009/1/18[91].

مقابل ذلك أطلقت فصائل المقاومة عدداً من الصواريخ، ثم أعلنت صباح اليوم التالي (2009/1/18) وقف إطلاق النار، في خطوة رمزية تهدف إلى إثبات أن وقف إطلاق النار لم يكن متبادلاً، و لم يكن متفقاً عليه، وأنها هي التي قالت الكلمة الأخيرة؛ وأن الإسرائيليين لم يستطيعوا فرض شروطهم[92].

لم يكن حزب العمل على رأس الحكومة التي شنت العدوان على قطاع غزة، بل كان شريكاً في هذه الحكومة، ولعب دوراً مهماً في قيادة العدوان، حيث كان رئيسه، إيهود باراك، وزيراً للدفاع.

ب. حزب العمل وعملية التسوية السلمية:

على الرغم من أن معظم الأحزاب السياسية الإسرائيلية مرتبطة بشكل أو بآخر بالأيديولوجيا الصهيونية، فإن الأحزاب الإسرائيلية تختلف بشكل كبير في فهمها للصهيونية. ويعد هذا الأمر انعكاساً طبيعياً للتنوع الذي يحكم المجتمع الصهيوني، فهناك الصهيونية العمالية، وهناك الصهيونية التنقيحية، وهناك الصهيونية الدينية. والفكرتان الأوليان تتمتعان بثقل أكبر، وتتمثلان في هذه المرحلة من الناحية السياسية بأحزاب العمل والليكود وكاديما[93].

إن الأحزاب العمالية، وعلى رأسها الماباي ثم العمل، هي التي رسمت ونفذت السياسة الخارجية لـ "إسرائيل" ما بين سنتي 1948 و1977، من خلال سيطرتها على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وسنحاول فيما يلي دراسة موقف هذه الأحزاب من عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، والتطورات التي حصلت على موقفها.

وإذا كان حزب الماباي هو واضع أسس الدولة وسياستها تجاه العرب، فيمكن القول بأنه قد تبلور اتجاه نشط داخل معسكر الأحزاب العمالية قاد سياسة الصراع العربي الإسرائيلي مرتكزاً على منطق القوة وفرض الأمر الواقع، وانتهاز الفرص لتوسيع حدود الكيان الإسرائيلي، ثم فرض السلام على الدول المجاورة. وفيما يتصل بطبيعة الكيان الإسرائيلي وحدوده فقد كان هناك اختلاف بين تيارين داخل المعسكر العمالي بالنسبة لحدود الدولة، وذلك على الرغم من الاتفاق العام بين الأحزاب الصهيونية كافة على المبادئ الأساسية للمشروع الصهيوني[94].

فالتيار الأول، ويمثله الماباي، كان يُخضع تلك المبادئ لضرورات ومتطلبات المراحل التي يمر بها المشروع الصهيوني، وذلك باتباع خط براجماتي يتعامل مع الوضع المحلي والدولي بشكل يمكنه من تسخيرهما في كل مرحلة لخدمة المشروع؛



ولذلك فهو لم يعلن في أي وقت حدود مشروعه الجغرافية والسياسية أو السكانية، ووافق على قرار تقسيم فلسطين من أجل تقويته وتوسيعه بعد ذلك.

أما التيار الثاني فيمثله المابام، والذي رفض فكرة التقسيم، وتراوح طابع الدولة بين دولة ثنائية القومية بين العرب واليهود، وبين دولة يهودية تكون السلطة السياسية فيها لليهود.

وحسم الصراع بين التيارين بقبول قرار التقسيم، ولكن لم يتم تحديد حدود الدولة، وذلك حتى يتم التوسع بعد ذلك في حروب 1948، و1956، و1967، ولذلك فالنهج السائد هو رفض توضيح الحدود السياسية، تماشياً مع النهج القائم على فرض سياسة الأمر الواقع وتنشيط الاستيطان[95].

وخلال الفترة ما بين 1948-1967 ظلت الحكومة الإسرائيلية، بقيادة حزب العمل، ترفض كل المشروعات الدولية لحل القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، بدءاً بتنكرها لبروتوكول لوزان Lausanne Protocol، والذي وقعت عليها كشرط لقبولها عضواً في الأمم المتحدة، والذي تضمن أن تكون الخريطة الملحقة بقرار تقسيم فلسطين هي أساس للمحادثات بشأن مستقبل فلسطين، وانسحاب "إسرائيل" إلى ما وراء حدود التقسيم، وتدويل القدس، وعودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم، وحق تعويض من لا يرغب بالعودة[96].

وتوالت مشاريع تحقيق تسوية بين الدول العربية والكيان الصهيوني، دونما إشارة لإنشاء كيان سياسي فلسطيني. فكان هناك المشروع النرويجي في 1952/11/26 الذي دعا إلى توقف الأعمال العدوانية والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية. وكان مشروع جاما الأمريكي 1955-1956، ومشروع جونستون الأمريكي 1953-1955 الذي استهدف تصفية قضية اللاجئين وقضية فلسطين، ومشروع **جون فوستر** دالاس John Foster Dulles، وزير الخارجية الأمريكي، الذي دعا في 1955/8/26 إلى إنهاء مشكلة اللاجئين بعودتهم إلى وطنهم "إلى الحد الذي يكون ممكناً"، وبتوطين الباقي

في المناطق العربية التي يقيمون فيها، ودعا إلى إجراءات جماعية لمنع أي حرب أو عدوان بين الدول، وإلى تسوية الحدود بين البلاد العربية والكيان الإسرائيلي. وفي 1955/11/9 طرح رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن Anthony Eden مشروعه الذي يدعو إلى الوصول إلى "صيغة تسوية" بين الموقف العربي الذي يطالب بحدود التقسيم، والموقف الإسرائيلي المتمسك بحدود الهدنة[97].

لكن كل هذه المشاريع فشلت لرفض الجانب الإسرائيلي مناقشة أي تنازلات من طرفه، وقال بن جوريون: إن "غزو الدول العربية لأرض فلسطين في حرب 1948 قد جعل كافة قرارات هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين لاغية وباطلة بدون أية إمكانية لإعادتها إلى الحياة".

أما المشروع العربي الوحيد في تلك الفترة الذي يستحق الإشارة إليه، فكان المشروع التونسي الذي قدمه الحبيب بورقيبة رئيس تونس في 1965/4/21 وتضمن أن تعيد "إسرائيل" إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية، وأن يعود اللاجئون إلى دولتهم الجديدة، وأن تتم المصالحة بين العرب و"إسرائيل" بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما.

رحب الكيان الإسرائيلي بمقترحات بورقيبة بوصفها اتجاهاً جديداً في التفكير العربي، لكنه رفض التنازل عن أي جزء من الأرض التي استولى عليها. ورد ليفي أشكول، رئيس الوزراء الإسرائيلي، على بورقيبة بمشروع تسوية أعلنه في 1965/5/17 مبني على تثبيت الأوضاع القائمة مع تعديلات طفيفة، ومفاوضات مباشرة، وإحلال سلام دائم، وتطبيع العلاقات مع البلاد العربية[98].

بعد حرب 1967 طرح حزب العمل إمكانية إحلال السلام بين العرب وبين "إسرائيل" في مقابل الأراضي التي احتلت في تلك الحرب، مع أنه قبل ذلك كان يرفض أية مبادرة سلمية، حيث إن أحزاب اليسار أصبحت تدرك أن "إسرائيل الكبرى" مجرد أحلام، لا مجال لتحقيقها[99].



أما الخطة الرسمية التي تبناها حزب العمل، فكانت الخطة التي تقدم بها إيجال ألون Yigal Allon، نائب رئيس الوزراء ووزير الاستيعاب في حكومة أشكول، وهي تقضي بإقامة استيطان استراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية. وتحاول الخطة تجنب المناطق المأهولة وفقاً لسياسة "أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان". يضاف إلى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان العرب ومحاصرتهم من جميع النواحي بـ"إسرائيل" مقابل اتفاقية سلام مع الأردن. ورأى ألون أن حدود "إسرائيل" الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع من وجهة النظر الاستراتيجية التي تعتمد على عوائق طبوغرافية دائمة تستطيع أن تقاوم أي هجوم للجيوش البرية الحديثة وتكون حدوداً سياسية، لذا اقترح ضم أراضٍ بعمق 10-15 كم على طول وادي الأردن والبحر الميت ومنطقة غوش عتصيون ومنطقة اللطرون[100]. وقدّم ألون خطته في تموز/ يوليو 1967.

وعلى الرغم من أن ألون طرح مشروعه على حكومته إلا أنها لم تقم بمناقشته أو تبنِّيه رسمياً، فإن هذا المشروع أصبح بعد ذلك أساساً تنطلق منه معظم، أو كل، مشاريع التسوية الإسرائيلية[101]، وأصبح الموجه الأساسي لسياسة حزب العمل تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولكن حتى حكومات حزب العمل خرجت عن معايير مشروع ألون، إما خضوعاً للمتزمتين، أو نتيجة صراعات داخلية، ولكن سلوكها كان محكوماً بالمنطق الداخلي لبنية الاستيطان الصهيوني التي تتجه نحو المزيد من ضم الأراضي والتوسع[102].

وبعد ذلك أصبح الإطار العام للمشاريع الإسرائيلية يتركز على إنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقة طبيعية مع البلاد العربية، مع إنكار حقوق الشعب الفلسطيني.

ومن مشاريع التسوية التي طرحت بعد حرب 1967 قرار مجلس الأمن رقم 242 في 1967/10/22، والذي يعد من أهم المشاريع التي ما تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية إلى الآن. وقد قدَّمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي

بالإجماع. وقد نص القرار على "سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلت في النـزاع الأخير"، ونص القرار أيضاً على "احترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة". وأكد على "ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة"؛ وعلى "تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين". وطالب بـ"إقامة مناطق مجردة من السلاح". وأقر القرار مبدأ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[103].

رفضت المنظمات الفلسطينية قرار 242 لأنه يعني "تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية". أما الكيان الإسرائيلي فركز على الدخول في محادثات سلام دون شروط مسبقة، كما عرض انسحابات من سيناء بشرط أن تكون منـزوعة السلاح وأن يبقى شرم الشيخ بيده، وعرض انسحابات من أجزاء من الضفة الغربية، لكنه رفض إعادة قطاع غزة والجولان، وأصر على بقاء القدس الموحدة (الشرقية والغربية) جزءاً من الكيان الإسرائيلي، مع رفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية. وهذا ما تم عرضه في مشروع إسرائيلي عرف باسم رئيسة الوزراء "مشروع جولدا مائير" في 1971/2/9[104].

وفي 1970/6/25 قدم وليم روجرز William Rogers، وزير الخارجية الأمريكي، مشروعاً يستند أساساً إلى تنفيذ قرار 242، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام "عادل ودائم" على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي. وافقت مصر والأردن على المشروع، ورفضته حكومة حزب العمل في البداية، لكنها عادت تحت الضغط الأمريكي فأبدت موافقة متحفظة. وحاولت التهرب وإفشال المشروع لأنه يتضمن انسحاباً من بعض الأراضي، غير أن انشغال الأردن بتصفية العمل الفدائي الفلسطيني في الأردن في أيلول/ سبتمبر 1970، ووفاة جمال عبد الناصر في الشهر نفسه، جمّد هذه المبادرة عملياً[105].

وعقب حرب 1973 أصدر مجلس الأمن القرار 338 في 1973/10/22، والذي على أساسه توقفت الحرب، وقد دعا إلى البدء فوراً بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بجميع أجزائه، وإلى عقد مفاوضات تحت الإشراف الملائم، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ووافقت مصر وسورية والأردن على القرار، كما وافقت عليه حكومة حزب العمل بشيء من التحفظ، بينما رفضته منظمة التحرير الفلسطينية[106].

وبناء على قرار 338 فقد انعقد في جنيف مؤتمر السلام للشرق الأوسط في 21-1973/12/22. وقد وضع الكيان الصهيوني تعقيدات كبيرة في وجه التنفيذ الفعلي للقرار، على الرغم من مشاركته في المؤتمر. وقد شاركت فيه مصر والأردن بينما رفضت سورية المشاركة. ولم يتمخض عن هذا المؤتمر شيء عملي سوى تشكيل لجنة عسكرية، تولت فك الاشتباك بين القوات المصرية والصهيونية على جانبي قناة السويس[107].

وفي سنة 1973 أعلنت الحكومة التي شكلها تجمع المعراخ (العمل) بأنها على استعداد للدخول في مفاوضات مع الدول العربية المجاورة (مصر، الأردن، سورية، لبنان) للوصول إلى سلام شامل ونهائي. ومن الملاحظ أن الحكومة الإسرائيلية لم تعترف بالوجود الفلسطيني، واعتبرته في إطار القضايا الإنسانية، وأبدت استعدادها للمساهمة المالية في أي مشروع لتوطين اللاجئين الذين شردوا من فلسطين سنة 1948، أما فلسطينيو الضفة وغزة فكانت رؤية المعراخ لهم أن التفاوض بشأنهم يتم مع الأردن[108].

وفي برنامج حزب العمل الانتخابي لسنة 1977 أيد الحزب عقد مؤتمر جنيف للسلام، ولكنه رفض دعوة ممثلين من منظمة التحرير الفلسطينية، كما أكد على أن ضرورة ألا تخضع اتفاقيات السلام لشروط مسبقة أو ضغوط. وأشار إلى سعيه لسلام مع الدول المجاورة يضمن إزالة جميع مظاهر العداء والحصار والمقاطعة، ويضمن حدوداً آمنة لـ"إسرائيل"، وأكد حزب العمل أن "إسرائيل" لن تعود إلى حدود 1967، كما شدد على الطابع اليهودي لدولة "إسرائيل"[109].

وأعلن حزب العمل في برنامجه أن أي اتفاق السلام مع الأردن سيقوم على وجود دولتين مستقلتين، الأولى هي "إسرائيل" وعاصمتها القدس الموحدة، والثانية هي دولة عربية شرقي "إسرائيل"، وأكد رفضه إقامة دولة عربية فلسطينية أخرى غربي نهر الأردن.

وفيما يتعلق بالقدس والاستيطان شدد حزب العمل في برنامجه على أن القدس الموحدة هي عاصمة دولة "إسرائيل"، وأعلن الحزب أنه سيعمل على مواصلة تثبيت الاستيطان الريفي والمدني في منطقة القدس والجولان وغور الأردن ومشارف رفح[110].

وبعد وصول تكتل الليكود إلى الحكم في "إسرائيل" سنة 1977، طرح رئيس الحكومة مناحيم بيجن مشروعاً للإدارة الذاتية في المناطق المحتلة، وأعقبه توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في سنة 1978، أو معاهدة السلام مع مصر في سنة 1979، وأيد حزب العمل هذه الاتفاقيات والمعاهدات[111]، ولكنه شدد في برنامجه الانتخابي لسنة 1981 على أن "إسرائيل" ستكون دولة يهودية، ونتيجة لذلك أعلن معارضته لسياسة الليكود الداعية لضم الضفة وقطاع غزة مع السكان إلى "إسرائيل"، لأن هذه السياسة تهدف إلى تحويل "إسرائيل" من دولة يهودية إلى دولة مزدوجة القومية. وأشار برنامج حزب العمل إلى أن حكومة "إسرائيل" بقيادة تجمع المعراخ ستنفذ وفقاً لقواعد القانون الدولي، وعلى أساس التبادل المشترك التعهدات الدولية التي أخذتها "إسرائيل" على نفسها في معاهدة السلام مع مصر واتفاقيات كامب ديفيد في عهد حكومة الليكود[112].

وفي انتخابات 1984 تم إدخال بعض التعديلات والتأكيدات على البرامج السابقة كان أهمها الوضوح في إنهاء تواجد القوات الإسرائيلية في لبنان، من خلال تأمين سلامة مستوطنات الشمال[113].

وفي سنة 1988 أعد شمعون بيريز وثيقة تعبر عن مواقف حزب العمل في قضايا الخارجية والأمن وتشير إلى مفاوضات على ثلاث مراحل[114]:



المرحلة الأولى: مفاوضات مع وفد أردني فلسطيني بواسطة مؤتمر دولي افتتاحي لا يكون له أي صلاحية لفرض حل أو إملاء شروط للمفاوضات.

المرحلة الثانية: التوصل إلى تسوية مرحلية تستمر خمس سنوات وتتضمن المبادئ التالية: نقل صلاحيات إدارة حياة السكان الفلسطينيين إلى أيدي مجلس إداري ذاتي أما مواضيع الخارجية والأمن فتبقى في أيدي "إسرائيل"، أما التسوية الأمنية مثل انتشار الجيش ومحطات الإنذار والدوريات الجوية وما شابه فيحددها الجيش الإسرائيلي.

المرحلة الثالثة: إقرار السلام الدائم القائم على أساس احتياجات "إسرائيل" الأمنية، كما أكدت الوثيقة أن "إسرائيل" لن تعود إلى حدود 1967، وأنها ستحتفظ بمناطق غير آهلة بالسكان وحيوية لأمنها، ونهر الأردن هو الحدود الآمنة لـ"إسرائيل"، والمستوطنات الإسرائيلية تحت السيادة الإسرائيلية، وأن القدس عاصمة "إسرائيل" الموحدة.

وخلال الفترة ما بين أيلول/ سبتمبر 1990 وآذار/ مارس 1991 صدرت مجموعة قرارات عن شعبة الإعلام في حزب العمل تبين مشروع السلام والأمن الإقليمي لحزب العمل الصهيوني. حيث أكد الحزب على ضرورة استغلال الفرصة المؤاتية، من أجل التقدم نحو السلام، والبدء بعملية السلام في أقرب وقت، بين "إسرائيل" والدول العربية والفلسطينيين، على شرط أن يكونوا من ممثلي سكان المناطق المحتلة. وأشار الحزب إلى أن استمرار الصراع سيهيئ لإمكان نشوب حرب جديدة. وشدد حزب العمل على ضرورة المحافظة على القدس تحت السيادة الإسرائيلية، وكعاصمة لـ"إسرائيل"، وعلى أن حل مشكلة اللاجئين يكون خارج منطقة السيادة الإسرائيلية[115].

وفي سنة 1992 فاز رابين في الانتخابات الداخلية لحزب العمل، وأعلن في 1992/4/20 في مقابلة مع جريدة دير شبيجل Der Spiegel الألمانية، أنه سيبذل "كل جهد لإحداث تغيير"، وقال: "إذا أصبحت رئيس الحكومة المقبل، فسأناضل قبل كل شيء لإحداث تغييرين: الأول، في سياسة السلام والأمن. يصح القول، بالنسبة

إلى إسرائيل، إننا لا نستطيع التمييز بين الأمن والسلام... لا فائدة من السلام الذي لا يخلق الأمن. أما التغيير الثاني، فيتعلق بتبديل الأولويات في بلدنا..." وأكد أن موقفه الأساسي لم يتغير منذ حرب 1967 قائلاً: "أريد أن تتمكن إسرائيل من العيش بسلام وأمن، وأن تبقى، مع ذلك، دولة يهودية وديموقراطية في الوقت نفسه. هذا التعريف يعني، في نظري، أن على ثمانين في المائة من المواطنين أن يكونوا يهوداً". وأشار إلى أنه يؤمن "بحق الشعب اليهودي بكامل أرض إسرائيل. لكن المشكلة تكمن في وجود 1.7 مليون فلسطيني في المناطق [المحتلة]"، ولذلك فهو مستعد للتخلي عن أجزاء من الأراضي التي احتلت خلال حرب 1967، لكي يتخلص من هذا العدد، الذي يجعل من "إسرائيل" دولة ثنائية القومية[116].

وأكد برنامج حزب العمل لانتخابات الكنيست الثالث عشر على أن "إسرائيل" ستدعم المفاوضات، الآيلة إلى اتفاق سلام يقوم على حل وسط مع الأردن والفلسطينيين. وشدد على أن الاتفاق يتعين أن يستند على حاجات "إسرائيل" الأمنية، وعلى قراري الأمم المتحدة رقم 242 و338، والاعتراف بحقوق الفلسطينيين بما في ذلك حقوقهم الوطنية، وعلى أساس مشاركتهم في تقرير مستقبلهم. وذكر أن هذه المفاوضات ستقرر الحدود الدائمة، والترتيبات السياسية والأمنية في المناطق التي ستنسحب منها "إسرائيل"، ومجال التعاون مع "إسرائيل". وشدد على أن القدس عاصمة موحدة أبدية لـ"إسرائيل"، وعلى أن "إسرائيل" ستحتفظ بمناطق حيوية غير مزدحمة بالسكان كضواحي القدس وغوش عتسيون، كما ترى "إسرائيل" أن غور الأردن وشمال غرب البحر الميت يشكل الحدود الأمنية للدولة. وأكد حزب العمل على أن هضبة الجولان منطقة شديدة الأهمية لأمن "إسرائيل" وسلامتها، ولذلك سيبقى هناك وجود إسرائيلي استيطاني وسيطرة عسكرية إسرائيلية في الجولان[117].

وأشار إلى أن الواقع السياسي في المنطقة، والحاجة إلى حل مشكلة اللاجئين، وحاجات "إسرائيل" الأمنية، تستوجب اتفاقاً على إطار أردني فلسطيني يكون



على استعداد لتعاون واسع النطاق مع "إسرائيل"، وليس دولة فلسطينية منفصلة غربي نهر الأردن[118].

وقاد حزب العمل الجانب الإسرائيلي في الوصول إلى اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر 1993، حيث كان يوسي بيلين Yossi Beilin، نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، أحد مهندسي الاتفاق؛ وجرى حفل التوقيع على الاتفاق في البيت الأبيض في 1993/9/13، بحضور إسحاق رابين، ووقعه عن الجنب الإسرائيلي وزير الخارجية شمعون بيريز، وعن الجانب الفلسطيني محمود عباس. وتتابع توقيع الاتفاقيات الإجرائية التنفيذية لاتفاق أوسلو فيما بعد الحكومة الإسرائيلية، بقيادة حزب العمل، ومنظمة التحرير، فكانت اتفاقات القاهرة في 1995/5/4، وطابا في 1995/9/28[119].

وفي سنة 1996 جرت الانتخابات الإسرائيلية لرئاسة الحكومة وللكنيست الرابع عشر، وأكد حزب العمل في برنامجه الانتخابي على أن الحكومة الإسرائيلية برئاسته ستجري مفاوضات بشأن سلام دائم مع السلطة الوطنية الفلسطينية وسورية ولبنان... وأكد أن المفاوضات ستبنى على قاعدة اتفاق أوسلو، وأصر الحزب على أن "القدس الموحدة" ستبقى عاصمة "إسرائيل"، وعلى أن نهر الأردن سيكون الحدود الأمنية الشرقية لـ"إسرائيل"، وعلى أن السيادة ستكون لـ"إسرائيل"على غور الأردن، وشمال غرب البحر الميت، وغوش عتسيون. وشدد برنامج الحزب على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم[120]. غير أن رئيس حزب العمل إيهود باراك لم يفز في انتخابات رئاسة الوزراء الإسرائيلية.

وأكد برنامج حزب العمل السياسي تجاه عملية السلام الذي أقره المؤتمر السادس للحزب في سنة 1997، على ضرورة تحقيق السلام والأمن لـ"إسرائيل"، من خلال مفاوضات مبنية على قاعدة اتفاق أوسلو، وعلى أن "القدس الموحدة" ستبقى عاصمة "إسرائيل"، وعلى أن السيادة على غور الأردن ستكون لـ"إسرائيل"،

وشدد البرنامج على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وإنما إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية[121].

وفي انتخابات الكنيست الخامس عشر، التي جرت في سنة 1999، لم يتغير برنامج حزب العمل تغييراً جوهرياً عن برنامج انتخابات الكنيست السابق، وأعلن باراك عقب فوزه برئاسة الحكومة، خلال إلقاء كلمته أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته، أن الهدف الأسمى لحكومته سيكون "جلب السلام والأمن لإسرائيل، مع الحفاظ على مصالح إسرائيل الحيوية"[122].

لكن المفاوضات المباشرة انقطعت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بعد فشل المفاوضات في كامب ديفيد في 12-2000/7/25، واندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28.

كما شاركت قيادات من حزب العمل في إعداد مبادرة جنيف (2003/12/1)، والتوقيع عليها، حيث شارك عمرام متسناع، الرئيس السابق لحزب العمل، وأبراهام بورغ Avraham Burg، رئيس الكنيست السابق، وأمنون ليبكين شاحاك Amnon Lipkin-Shahak، الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي... إلخ، في التوقيع على المبادرة[123]. وشدد متسناع على أن المبادرة وما جاء فيه يعدّ تحقيقاً للأهداف الصهيونية[124]، وأكد في مقال نشره قبل توقيع المبادرة في هآرتس في 2003/10/16 على أن المبادرة "خطوة تفوق في أهميتها خطوة الإعلان عن إقامة الدولة [إسرائيل] في 1948" موضحاً ذلك بقوله: "إذا اختار رئيس الحكومة أن يطبّق مبادرة جنيف فسيتم تسجيله في صفحات التاريخ كمن أقام إسرائيل باعتبارها دولة يهودية وديموقراطية على أساس الاتفاق، في حين أن إقامة الدولة في 1948 كانت إجراءً أحادي الجانب لم يحظ إلا باعتراف دول قليلة في العالم". وأشار إلى أن مبادرة جنيف تشير، للمرة الأولى في التاريخ، إلى أن الفلسطينيين يعترفون علانية وبصورة رسمية بـ"إسرائيل" بوصفها دولة الشعب اليهودي إلى الأبد، وقد تنازلوا عن حق العودة إلى ديارهم، ما يضمن أغلبية يهودية ثابتة ومستقرة[125].

وأكد البرنامج الانتخابي لحزب العمل تجاه العملية السلمية في 2003، على أن حزب العمل سيسعى لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى حل دائم يؤدي إلى إنهاء الصراع، على أساس دولتين لشعبين يعيشان بسلام جنباً إلى جنب، مع تأكيده على أن الكتل الاستيطانية الكبرى ستضم إلى "إسرائيل"، والمستوطنات في الضفة الغربية التي لا تقع ضمن الكتل الاستيطانية المضمومة، سيتم إخلاؤها. كما شدد البرنامج على أن القدس بأحيائها السكنية اليهودية كافة هي العاصمة الأبدية لـ"إسرائيل"، وعلى رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم[126].

وفي انتخابات الكنيست السابع عشر في سنة 2006، والكنيست الثامن عشر في سنة 2009، وافق حزب العمل في برنامجه الانتخابي على مبدأ الدولتين لشعبين، ودعا إلى إيجاد حلّ نهائي، وإلى عدم اللجوء للإجراءات أحادية الجانب إلا إذا تعذرت تماماً فرص المفاوضات. وشدد على بقاء القدس الموحدة عاصمة أبدية لـ"إسرائيل"، كما أعلن رفضه التفاوض مع السلطة الفلسطينية بقيادة حركة حماس[127].

ويوجز زعيم حزب العمل ووزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك في مقابلات صحفية نشرت خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2009 مواقف حزبه من المسائل المختلفة، حيث أكد في حديثه عن العملية السلمية مع الفلسطينيين أن

> على رئيس الحكومة أن يسعى بلا ريبة للتوصل إلى اتفاق مع جيراننا من خلال وضع خطة إسرائيلية للسلام الإقليمي الشامل تضمن الترتيبات الأمنية والسياسية المستوجبة... عندما يكون هناك شريك (فلسطيني) ونشعر بأن في إمكاننا أن نسير معه نحو اتفاقات، سنضطر لاتخاذ قرارات بتنازلات مؤلمة. لكن ليس من الصواب أن نبحث اليوم في تنازلات كهذه. ومجرد التداول في ذلك بتسرع وسطحية لا يفيد.

وشدد على أن القدس "هي عاصمة إسرائيل، وهي موضوع مهم في المفاوضات التي ستجري في إطار تسوية دائمة وشاملة مع الفلسطينيين". وعن موقفه من حل

الدولتين قال: "من أجل الدفاع عن الهوية والطابع اليهوديين لإسرائيل هناك حاجة إلى تسوية تؤدي إلى إقامة دولتين للشعبين".

وفيما يتعلق بالانسحاب من الجولان قال باراك: "يجب أن يوفر اتفاق سلام حقيقي ردوداً لقضايا كثيرة في مجال الأمن والإنذار ونزع السلاح والمياه والتطبيع وأن ينعكس على لبنان وحزب الله... إذا توصلنا إليه سندرس القيام بالتنازلات المؤلمة. بعد الانتخابات يمكن الدفع بالمفاوضات بشرط أن يكون التفاوض حول الترتيبات الأمنية وماهية السلام موازياً للمفاوضات حول التنازلات الإقليمية"[128].

وفي خطابه أمام مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference 2010 قال باراك: "إنه إذا لم نتوصل مع الفلسطينيين لاتفاق سلام فإن دولة إسرائيل ستتحول لدولة ثنائية القومية أو لدولة عنصرية مثل دول جنوب إفريقيا". أما بالنسبة للتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية فقال باراك "نحن لا نريد أن نبقي دون ترتيبات أمنية مع الفلسطينيين"، وأضاف قائلاً: "لقد طرأ تغير في السلطة الفلسطينية، فسلام فياض جاء بتفكير فعلي لبناء اقتصاد ومؤسسات للفلسطينيين... أنا أؤمن بالتعاون فلدينا مسؤولية حيال أمن إسرائيل، وكذلك المستوطنون يقولون بأنفسهم بأن حالة الأمن التي يعيشونها الآن في الضفة الغربية لم يشهدوها منذ سنوات". وفيما يتعلق بقطاع غزة قال باراك: "حكم حماس لقطاع غزة لن يستمر وأمامنا عدة تحديات... فحماس تسيطر على غزة وهذا الأمر يجب أن يتغير"[129].

الخاتمة

لم يكن حزب العمل الإسرائيلي مجرد لاعب أساسي في تاريخ الحياة السياسية الإسرائيلية فحسب، بل كان الحزب المؤسس لدولة "إسرائيل"، والمتفرد في صناعة سياستها الخارجية لسنوات عديدة، كونه يضم أبرز الشخصيات المؤثرة في التاريخ الإسرائيلي وأهمها كبن جوريون، وجولدا مائير، وإسحاق رابين وغيرهم...

انطلق حزب العمل من مفهوم الاشتراكية الصهيونية، و لم تكن قضية كثرة الأسماء والانشقاقات والتحالفات التي عاش في ظلها ذات تأثير في صبغته السياسية وكيانه التنظيمي. بل كانت أيديولوجيا الصهيونية، والحلم الصهيوني الذي نشأ على أساسه الزعماء التاريخيون للحزب، وللدولة لاحقاً، هي عناوين وجود الحزب مهما تعددت أسماؤه، وتركيباته التنظيمية كالماباي أو المعراخ أو العمل أو غيرها.

لقد سعى حزب العمل للتدثر بلبوس اليسارية، دون أن يطبق من مفاهيمها أكثر من السياسات الاقتصادية، التي ما لبث أن تراجع عنها ليعتمد المنهج النيوليبرالي تماهياً مع تطور الأوضاع. إذ كانت اليسارية موجة مناسبة لدور الضحية الذي ينتفض من أجل بقائه، والتي أحسنت السياسة الإسرائيلية استغلالها منذ إقامة "إسرائيل"، وتشريد الشعب الفلسطيني عن أرضه. فضلاً عن الحاجة لإظهار الدولة الإسرائيلية بمظهر حضاري عنوانه التعدد الحزبي السياسي المحكوم بسقف الديموقراطية.

و لم تكن القضية الفلسطينية إلا عاملاً مزعجاً لاستقرار السياسة الإسرائيلية، فكان حزب العمل، على الرغم من ادعاء يساريته، هو القوة القائدة والمحركة والمنظِّمة في الحروب العربية الإسرائيلية، أو داعماً لها على الأقل إن كان في مقاعد المعارضة كما حدث في اجتياح لبنان في سنة 1982؛ الأمر الذي يكشف توجهاته السياسية بما يخص تسوية القضية الفلسطينية القائمة على تسوية بمفهوم صهيوني لا يتعدى إيجاد حل إنساني للفلسطينيين، أو في أقصاه إيجاد كيان سياسي فلسطيني مجرد لأبعد الحدود

من الاستقلالية، أو من الحصول على الحقوق الشرعية، حتى تلك المنصوص عليها في مواثيق وقرارات الأمم المتحدة، والتي استمدت "إسرائيل" أصلاً شرعيتها منها.

على الرغم من أن اتفاق أوسلو، الذي لعب فيه حزب العمل دوراً أساسياً، أوجد منحى جديداً ومختلفاً في مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أنه لم يكن أكثر من مدخل استطاع حزب العمل من خلاله إدخال منظمة التحرير الفلسطينية والعرب في دوامة سياسية لا تصل إلى تحقيق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بينما يستمر مشروع التهويد ومصادرة الأرضي الفلسطينية.

على الرغم من ذلك كله، شكل التذبذب، والتخبط السياسي لحزب العمل، وتخليه التدريجي عن مبادئه وبرامجه اليسارية، معالم تراجعه إلى حد الانهيار. فشكلت الانسحابات الأخيرة، والتي بدأت عند تشكيل حزب كاديما، أو الاستقالات التي أخرجت العديد من كوادر الحزب كأوفير بينس–باز وأبراهام بورغ وعمرام متسناع، لتصل إلى حد انسحاب إيهود باراك، رئيس الحزب، والشخصية الأبرز فيه، بداية لنهاية دراماتيكية لحزب أسس "دولة"، تدل استطلاعات الرأي فيها أن حظوظه لا تزيد عن ستة مقاعد، في بيئة صهيونية بات معظم أفرادها يميلون للأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة.

وهنا يأتي التساؤل عن إمكانية حدوث تحول حقيقي في النظام السياسي الإسرائيلي، يبرز فيه عهد الفوارق السياسية بين يمين حقيقي، هو الصبغة الحالية لـ"إسرائيل" بجمهور ناخبيها وكتلتها الديموغرافية الأكبر، ويسار حقيقي يولد على أنقاض حزب العمل، بدأت ملامحه تتشكل من خلال دعوات لإحياء هذا اليسار، من منطلق الحفاظ على وجود "إسرائيل"، كدولة تحظى بالشرعية الدولية، من خلال إقرار أقل الممكن من حقوق الشعب الفلسطيني، الكفيل بإبعاد شبح خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية، التي تهدد يهودية الدولة وتنذر بإنهاء المشروع الصهيوني. ويزيد من المخاطر من وجهة النظر الإسرائيلية ما يحدث من تحولات سياسية، أو إرهاصات لها في العالم العربي، من الممكن أن تقلب موازين القوى على المدى المتوسط والبعيد.



الهوامش

[1] أحمد خليفة، الأحزاب السياسية، في كميل منصور(محرر)، **إسرائيل: دليل عام، 2004** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004)، ص 117.

[2] خليفة، **مرجع سابق،** ص 117-123.

[3] عصام العبيدي، **الأحزاب السياسية في إسرائيل دراسة تاريخية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011)، ص 17.

[4] **المرجع نفسه،** ص 18.

[5] *Haaretz* newspaper, 21/11/2005, http://Web.israelinsider.com/Article/Politics/7073. htm

[6] جريدة **النهار**، بيروت، 2011/1/18.

[7] العبيدي، **مرجع سابق،** ص 30.

[8] **المرجع نفسه،** ص 55-56.

[9] هالة جودة، "حول الأحزاب ونظامها داخل إسرائيل مع نظرة متفحصة لتجربة حزب العمل الإسرائيلي "المباي""، موقع دنيا الوطن، 2009/11/27، انظر: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/27/181095.html

[10] المرجع نفسه.

[11] Library of Congress, http://rs6.loc.gov/frd/cs/israel/il_appnb.html

[12] فوزي طايل، **النظام السياسي في إسرائيل،** ط 2 (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1992) ص 113.

[13] واحدة من الفضائح المالية والسياسية في "إسرائيل".

[14] العبيدي، **مرجع سابق،** ص 56.

[15] Library of Congress, http://rs6.loc.gov/frd/cs/israel/il_appnb.html

[16] العبيدي، **مرجع سابق،** ص 57.

[17] خليفة، **مرجع سابق،** ص 140.

[18] Jewish Virtual Library, see: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Politics/rafi.html

[19] العبيدي، **مرجع سابق،** ص 58.

[20] طايل، **مرجع سابق،** ص 113.

[21] العبيدي، **مرجع سابق،** ص 60-61.

[22] **المرجع نفسه،** ص 62.

[23] **المرجع نفسه،** ص 63.

[24] محسن صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية،** سلسلة دراسات فلسطينية 1 (الجيزة: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص 218.

[25] العبيدي، **مرجع سابق،** ص 67.

[26] صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية،** ص 218.

[27] سمير صراص، "انتخابات الكنيست الثامن عشر: البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية،" **مجلة الدراسات الفلسطينية،** العدد 77، شتاء 2009، ص 155-156.

28 عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، المجلد الثاني، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ص 475.

29 عبد الوهاب المسيري، حزب جديد... وأساليب قديمة، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 2005/12/3؛ & Shlomo Avineri,The path, not the person: Kadima is not like other attempts to capture the Center, *Yedioth Ahronoth* newspaper,17/1/2006,
http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3201835,00.html

30 موشيه ديان، لمحة عامة، موقع الكنيست الإسرائيلي، انظر:
http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=688

31 برهوم جرايسي، انشقاق أريئيل شارون وإقامة حزب "كديما"– ملف خاص، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2005/1/29، انظر:
http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=2806&catid=38

32 حسن مواسي، تاريخ حافل في "إسرائيل" بالانشقاقات السياسية، موقع إيلاف، 2011/1/18، انظر:
http://www.elaph.com/Web/news/2011/1/625889.html?entry=articleTaggedArticles

33 محسن صالح وبشير نافع (محرران)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات، 2006)، ص 58-59.

34 موقع عرب 48، 2010/12/29، انظر:
http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=76822

35 حسن مواسي، إيهود باراك يحدث شرخاً عميقاً في حزب العمل بعد انسحابه منه، موقع إيلاف، 2011/1/18، انظر:
http://www.elaph.com/Web/news/2011/1/625720.html

36 المرجع نفسه.

37 جريدة **القدس**، القدس، 2011/1/17.

38 جريدة **الغد**، عمّان، 2011/1/19.

39 حلمي موسى، انشقاق باراك عن حزب العمل يكشف تفاعلات الأعماق اليمينية في الحلبة الإسرائيلية، جريدة **السفير**، بيروت، 2011/1/24.

40 وديع أبو نصار، هل انتهى حزب "العمل" الإسرائيلي؟!، **القدس**، 2009/10/30.

41 الاشتراكية، موقع الموسوعة العربية، انظر:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=897

42 معجم المصطلحات، موقع الكنيست الإسرائيلي، انظر:
http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/cindex.htm

43 دافيد بن غوريون، (1886-1973)، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (تواصل)، انظر:
http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/political+structure/david+ben+gurion.htm

44 Jewish Virtual Library, The Histadrut, http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/History/histadrut.html

[45] رؤساء الحكومات الإسرائيلية، موقع الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B2614490-19DF-4203-B105-BD37C2E0E364.htm

[46] Sergio Yahni, End of Israel's Labour Party?, The Alternative Information Center (AIC), 20/1/2011, http://www.alternativenews.org/english/index.php/topics/israeli--society/3209-end-of-israels-labour-party

[47] دافيد بن غوريون، (1886-1973)، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (تواصل).

[48] ناظم الديراوي، أبحاث يسارية واشتراكية، موقع الحوار المتمدن، العدد 1874، 2007/4/3، انظر:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=92891#

[49] صياح عزام، أكذوبة اليسار الإسرائيلي.. حزب العمل أنموذجاً!، جريدة **الثورة**، دمشق، 2011/2/2.

[50] رؤساء الحكومات الإسرائيلية، الجزيرة.نت.

[51] العبيدي، **مرجع سابق**، ص 67.

[52] أبو نصار، **مرجع سابق**.

[53] شفيق شقير، المسار السياسي من باراك إلى شارون، الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/54224FF4-493C-4C03-BFCB-CCE74617A226.htm

[54] آلان غريش، "الوجه الحقيقي" لإيهود باراك، لوموند ديبلوماتيك، تموز/ يوليو 2002، انظر:
http://www.mondiploar.com/article1487.html?PHPSESSID=dff397ff337d0844f1374d3a31b1f98a

[55] *Haaretz*, 31/12/2008, http://www.haaretz.com/news/barak-on-pines-paz-resignation-everyone-is-replaceable-1.260994

[56] محمد محسن وتد، بداية النهاية لحزب العمل الإسرائيلي، الجزيرة.نت، 2010/1/13، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C8FEA234-3E24-45A9-BDAD-429BB5C13547.htm

[57] Jonathan Cook, The Zionist Left Writes its Own Obituary, Middle East Online, 19/1/2011, http://www.middle-east-online.com/english/?id=43736

[58] النيوليبرالية Neoliberalism: هي فكر آيديولوجي مبني على الليبرالية الاقتصادية، التي هي المكوّن الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية، والذي يمثل تأييد الرأسمالية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

[59] Haim Baram, Kol Hair, Likud, Kadima and Labour: Hollow Rivalry, The Alternative Information Center, 19/8/2010,
http://www.alternativenews.org/english/index.php/topics/israeli-society/2817-likud-kadima-and-labour-hollow-rivalry-

[60] Yossi Schwartz, Israel: the shift in the Labour Party reflects growing class polarization, International Marxist Tendency, 27/1/2006, http://www.marxist.com/israel-labour-party-class270106.htm

[61] برهوم جرايسي، حزب العمل الإسرائيلي والموت السريري، موقع الحوار المتمدن، العدد 660، 2003/11/22، انظر:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=11900

62 عبد اللطيف الحناشي، احتضار حزب العمل الإسرائيلي، موقع قناة العالم الإخبارية، 2011/1/22، انظر:
http://www.alalam-news.com/node/316744

63 *Jerusalem Post* newspaper, 12/1/2010, http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=198845

64 الأحزاب الإسرائيلية.. تعكس الانقسام في المجتمع الإسرائيلي، الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B65AC2C4-5E8F-44C7-93FC-4BC892DA5E1E.htm

65 المرجع نفسه.

66 للاطلاع على نتائج انتخابات الكنيست من دورته الأولى في سنة 1949 ولغاية الدورة الـ 18 في سنة 2009، وتشكيل الحكومات الإسرائيلية الـ 32، انظر: موقع الكنيست الإسرائيلي، في:
http://www.knesset.gov.il/؛
وموقع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي، في: http://www.pmo.gov.il/PMOAr؛ وحكومة إسرائيل، مركز مدار، 2006/1/1، انظر:
http://www.madarcenter.org/ databank_topic_details.php?id=423

67 لجنة أجرانات، موقع الكنيست الإسرائيلي، انظر:
http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/agranat.htm

68 الانتخابات في إسرائيل– 2009/2/10، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (تواصل)، 2009/3/20، انظر:
http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/history/important+events/elections+2009.htm

69 الحروب العربية الإسرائيلية – المقدمة، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (تواصل)، انظر:
http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/history/wars/wars+-+preview.htm

70 صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 187.

71 الحروب العربية الإسرائيلية – المقدمة، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (تواصل).

72 صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 287.
مسار الحروب العربية الإسرائيلية وحرب 67، الجزيرة.نت، 2007/6/4، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1D1BD73B-07AA-4361-B587-B799BFEC92D8.htm

73 جودة، مصدر سابق.

74 حرب الاستقلال (1947-49)، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (تواصل)، انظر:
http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/history/wars/wars+-+preview.htm

75 مسار الحروب العربية الإسرائيلية وحرب 67، الجزيرة.نت، 2007/6/4، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1D1BD73B-07AA-4361-B587-B799BFEC92D8.htm

76 حملة سيناء 1956، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (تواصل)، انظر:
http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/history/wars/wars+-+preview.htm

77 مسار الحروب العربية الإسرائيلية وحرب 67، الجزيرة.نت.



78 الكنيست السادسة – تركيب الكتل وتركيب الحكومات، موقع الكنيست، انظر:
http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist6_s.htm
79 موقع دنيا الوطن، 2004/9/26، انظر:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/200410245/26/09/.html
80 صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 305-306.
81 *Yedioth Ahronoth*, 4/10/2010, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3964029,00.html
82 مسار الحروب العربية الإسرائيلية وحرب 67، الجزيرة.نت.
83 صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 318-319.
84 **المرجع نفسه**، ص 320.
85 هيثم الكيلاني، الحروب العربية الإسرائيلية، موقع الموسوعة العربية، انظر:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=160140
86 الحكومة الـ 31، موقع مكتب رئيس الحكومة، انظر:
http://www.pmo.gov.il/PMOAr/History1/FormerGoverments/gov30.htm
87 جريدة **القدس العربي**، لندن، 2008/12/26.
88 *Haaretz*, 31/12/2008, http://www.haaretz.com/hasen/spages/1050426.html
89 جريدة **الخليج**، الشارقة، 2008/12/30.
90 جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2009/1/18.
91 *Yedioth Ahronoth*, 17/1/2009, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3657707,00.html
92 جريدة **الشرق**، قطر، 2009/1/18.
93 كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 41.
94 المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص 469-470.
95 **المرجع نفسه**، ص 470.
96 صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 442.
97 **المرجع نفسه**، ص 443-444.
98 **المرجع نفسه**، ص 445.
99 منذر مشاقي، "اليسار الصهيوني.. وفن التسويق السياسي،" موقع مركز دراسات المستقبل الفلسطيني، 2009/10/10، انظر:
http://www.pfsc.ps/ar/index.php?act=artc&id=21
100 خليل التفكجي، "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة... واقع وإشكاليات،" الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/623CE9C2-90C9-4265-9206-E80A71D957D5.htm
101 محسن صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 447.
102 المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص 389.

103 محسن صالح، **فلسطين**: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 447-448.
104 **المرجع نفسه**، ص 449.
105 **المرجع نفسه**، ص 450.
106 **المرجع نفسه**، ص 451.
107 **المرجع نفسه**، ص 451.
108 أمين اسكندر، "مفهوم السلام في برامج حزب العمل الإسرائيلي (1-2)، من التأسيس حتى الائتلاف مع ميرتس،" جريدة **البيان**، دبي، 2000/8/24.
109 **المرجع نفسه**.
110 **المرجع نفسه**.
111 محسن الخزندار، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر 1973، موقع دنيا الوطن، 2009/11/8، انظر:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/08/179232.html
112 أمين اسكندر، **مرجع سابق**.
113 **المرجع نفسه**.
114 **المرجع نفسه**.
115 وثائق، حزب العمل الإسرائيلي مشروع للسلام والأمن الإقليمي، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد 6، ربيع 1991، ص 176-177.
116 وثائق، حديث صحافي لزعيم حزب العمل الإسرائيلي عن إمكانات السلام الإقليمي، تل أبيب، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد 10، ربيع 1992، ص 192-193.
117 أمين اسكندر، **مرجع سابق**.
118 **المرجع نفسه**.
119 الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أوسلو 1993، الجزيرة.نت، 2007/8/30، انظر:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1067295
120 وثائق، برنامج حزب العمل، سياسة السلام والأمن [مقتطفات]، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد 27، صيف 1996، ص 82-83.
121 Jewish Virtual Library, The Labor Party, Political Platform,
http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Politics/labor.html
122 Address in the Knesset by Prime Minister Elect Ehud Barak upon the presentation of his government, 7 July 1999, Israel Ministry of Foreign Affairs, 7/7/1999, http://www.mfa.gov.il/MFA/Foreign%20Relations/Israels%20Foreign%20Relations%20since%201947/1999-2001/1%20Address%20in%20the%20Knesset%20by%20Prime%20Minister%20Elect%20E؛ ووثائق، كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود باراك، أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته [مقتطفات]، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد 39، صيف 1999، ص 110.



[123] Geneva Initiative Site, Signatories_Commitment, http://www.geneva-accord.org/Signatories_Commitment.pdf

[124] موقع عرب 48، 2003/12/4، انظر:
http://www.arabs48.com/?mod=print&ID=13013

[125] Amram Mitzna, They are afraid of peace, *Haaretz*, 16/10/2003,
http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/they-are-afraid-of-peace-1.102885

[126] خليفة، الأحزاب السياسية، **مرجع سابق**، ص 143.

[127] The Jewish Agency for Israel Website, http://www.jewishagency.org/NR/rdonlyres/C250AFC8-C29D-4EBE-96A0-0D19F5E2704D/0/Partyplatforms.doc؛ ووثائق، انتخابات الكنيست الثامن عشر، البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية، حزب العمل [مقتطفات]، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد 77، شتاء 2009، ص 155-156.

[128] جريدة **الحياة**، لندن، 2009/1/31.

[129] وكالة سما الإخبارية، 2010/2/2، انظر:
http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=59524

Information Report (19)
The Israeli Labor Party

تقرير معلومات (19)

هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على بداية تأسيس حزب العمل في سنة 1930، أي قبل إنشاء "إسرائيل" في سنة 1948، ثم يعرض للخلافات والمشاكل الداخلية التي عصفت بالحزب. ويتناول التقرير أيضاً الحديث عن برنامج حزب العمل ورؤيته السياسية. ثم يعرّج على دور الحزب في السياسة الداخلية الإسرائيلية، ومشاركاته في الحكومات الإسرائيلية، كما ويفرد جزءاً لدور الحزب في الصراع العربي الإسرائيلي، في شقين: الأول: دوره في الحروب العربية الإسرائيلية، والثاني: موقفه من عملية التسوية السلمية.

وهذا التقرير هو الإصدار التاسع عشر من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدّثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net